

مركز نورس للترجمة

NORS FOR TRANSLATION

مركز نورس للترجمة يقدم ترجمة حصرية لدراسة نشرها المركز الملكي البريطاني للخدمات والدراسات في شهر آب من عام ٢٠١٦ والدراسة بعنوان

فهم دور إيران في الصراع السوري

إن دور إيران في سوريا هو دور حاسم ليس فقط في مسار الحرب الأهلية التي استمرت خمس سنوات، بل أيضاً للتطورات الطويلة المدى في المنطقة، وليس على الأقل لأن علاقات البلد مع اللاعبين الرئيسيين، بما في ذلك روسيا وحزب الله ودول الخليج والنظام السوري، ستتأثر حتمًا بنتيجة الصراع.

إن التحالف بين النظام السوري والقيادة الإيرانية، من الظاهر، محير. وذلك لأن الأول عربي وعلوي وعلماني، في حين أن إيران شيعية ومتدينة جداً، ومع ذلك، منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في مارس / آذار ٢٠١١، كانت إيران أحد المؤيدين الرئيسيين لنظام الرئيس بشار الأسد، وحافظت على تأثير كبير على تطور الصراع.

يعرض هذا البحث نتائج مشروع يهدف إلى فهم أفضل لطموحات طهران النهائية في سوريا، وعلاقاتها مع الدولة الأخرى والجهات غير الحكومية المشاركة في النزاع، وتأثيرها على دمشق ونتيجة الحرب الأهلية .

فقام فريق من موظفي المعهد الملكي للخدمات المتحدة وزملاء مشاركين بالتحقيق في هذه الأسئلة من منظور الجهات الفاعلة الخمسة الرئيسية في النزاع، بما في ذلك الدول من منطقة الخليج، وروسيا، والجماعات غير الحكومية التي تقاتل في ساحة المعركة، وساهمت في الفصول التي توفر تقييماً شاملاً لمشاركة إيران في الصراع السوري وكيف ترى ذلك من قبل الحكومات في المنطقة. وتعتمد النتائج على المقابلات التي أجريت بين نوفمبر ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦ في لندن وموسكو وبيروت والرياض وأبو ظبي ودبي ودمشق وطهران.

تم اختبار الاستنتاجات الناشئة في مناقشة مغلقة في لندن في أبريل ٢٠١٦ والتي جمعت مجموعة من الخبراء المتخصصين في الموضوع.

يستكشف الفصل الأول "النظرة من طهران" تطور ومشاركة إيران في الصراع السوري، وتحديد أولئك الذين يضعون جدول الأعمال والأهداف التي تدفع السياسة الخارجية الإيرانية نحو سوريا.

كواحدة من أنصار الأسد الأساسيين، تعمل طهران عن قرب مع دمشق، وكذلك مع حزب الله وروسيا، لمنع انهيار النظام السوري.

إن القضايا الرئيسية التي تم فحصها في هذا الفصل هي الفروق الدقيقة في السياسة المنبثقة من مراكز صنع القرار المختلفة في طهران، وكذلك ما سيكون عليه النجاح في سوريا بالنسبة لإيران، خاصة

فيما يتعلق بوجودها على الأرض، وعلاقتها بحزب الله والميليشيات الشيعية، ودور نظام الأسد والمؤسسات السياسية الحالية في سوريا في المستقبل .

تستكشف الفصول الخمسة التالية كيف يرى اللاعبون الآخرون المشار إليهم أعلاه دور إيران في الصراع السوري، ويبدأ كل منها بتقييم لمشاركة الممثل المعني في الحرب الأهلية قبل فحص وجهة نظر الممثل للسياسة الإيرانية بشأن سوريا وما إذا كانت طموحات طهران تتواءم أو تتعارض مع نظرتها الخاصة.

يدرس فصل "وجهة النظر من دمشق" كيف يُنظَر إلى إيران من قبل مؤسسات مختلفة داخل نظام الأسد، بما في ذلك الجيش السوري وصانعي السياسات. ويقيّم العلاقة السياسية والأمنية والاقتصادية بين إيران وسوريا، ويستكشف كيف تتصور مراكز السلطة المختلفة في دمشق نفوذ إيران على الأرض، وفي المجالين العسكري والاقتصادي.

تستكشف "النظرة من روسيا" العلاقة بين موسكو وطهران فيما يتعلق بسوريا، وهي إحدى القضايا التي تغيرت بشكل كبير بين نوفمبر ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦، عندما تم إجراء البحث لهذا المشروع. فيقيّم الفصل كيف تختلف علاقات روسيا وإيران مع دمشق، وإلى أي مدى تتفق مصالح موسكو الإستراتيجية في سوريا مع مصالح طهران.

يتناول الفصلين المعنونين "آراء الجهات غير الحكومية" و "مجموعات المعارضين" في سوريا مواقع مقاتلي حزب الله من لبنان وجماعات المعارضة السورية التي تقاتل نظام الأسد.

إن الأهداف الرئيسية للفصلين هي فهم علاقات حزب الله مع طهران، وما إذا كانت مصالحها في سوريا هي نفس مصالح إيران، وما إذا كانت لجماعات المعارضة، ولا سيما الجيش السوري الحر وجبهة النصرة وأحرار الشام، وجهات نظر متباينة حول طهران.

ويستكشف الفصل أيضاً كيف ترى الجماعات المسلحة الكردية، التي تحتل موقعاً مميزاً في النزاع، تورط إيران.

إن آراء داعش (المعروفة أيضا باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ISIS) لم تكن مدرجة في البحث.

تدرس "النظرة من الخليج" الاستراتيجيات التي اعتمدتها دول الخليج لمواجهة توقعات القوة الإيرانية في سوريا، خاصة في ضوء دعم طهران لمجموعات المليشيات الشيعية، وكان الهدف الرئيسي هو فحص الكيفية التي يرى بها الخليج مصالح إيران على المدى الطويل في سوريا، ومقارنة بمصالح روسيا (خاصة بعد تدخل موسكو العسكري في خريف عام ٢٠١٥)، وما يعني ذلك بالنسبة للتسوية السياسية المستقبلية للأزمة.

وفي الختام، يجمع هذا البحث بين مختلف وجهات النظر، لتحديد طبيعة ومدى علاقة طهران بدمشق، وتأثيرها على العلاقات الرئيسية الأخرى في سوريا.

لقد تغير الكثير في علاقات إيران مع المنطقة ومع الغرب منذ بدء المشروع في أكتوبر ٢٠١٥، فانخفضت أسعار الطاقة العالمية باستمرار طوال فترة البحث، ولا تزال منخفضة، مما كان له تأثير كبير ليس فقط على تفكير اللاعبين الرئيسيين المحددين في هذا البحث ولكن على الموارد التي يستطيعون نشرها في تعزيز مصالحهم، وبالإضافة إلى ذلك، ففي الوقت الذي بدأ فيه المشروع، كانت روسيا تلعب دورًا مهمًا، وإن كان ثانويًا، في سوريا، لكن بتدخلها القوي في خريف عام ٢٠١٥، غيرت ساحة المعركة بشكل جذري وشددت عزيمة وقوة نظام الأسد والجيش السوري. كان لهذه الديناميكية تأثير على البحث، وغيرت عددًا من الافتراضات والعلاقات على الأرض في سوريا.

إن هذا البحث يهدف لتصوير هذه الديناميكية المتغيرة، لكن الصراع في سوريا يتحول باستمرار، مما يجعله من الصعب أكثر لتحديد العوامل التي قد تسهل أو تعرقل حل الأزمة، ومن خلال دراسة اللاعبين الرئيسيين في الصراع السوري وتصوراتهم حول دور إيران في الحرب، فيهدف البحث إلى تقديم لصانعي السياسة لمحة عن العلاقة بين دمشق وطهران، وتقديم بعض المؤشرات المهمة حول كيفية التعامل مع أحد أهم العلاقات الرئيسية على الأرض في الحرب الأهلية السورية المستمرة.

أعتبرت سوريا منذ فترة قديمة أنها من حلفاء إيران وإن كان ذلك مثير للجدل، وذلك لأنها كانت الدولة العربية الوحيدة التي وقفت مع إيران بشكل واضح أثناء حرب إيران-العراق الذي امتد لثمانية سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨). فكانت قيادتها العلوية والمعابد الشيعية المهمة من النقاط التي ساعدت على تقوية هذه العلاقة الاستراتيجية اعتباراً لهذا التعاطف الايديولوجي.

وقد عززت قيادتها العلوية والمقامات الشيعية الهامة العلاقة الاستراتيجية مع قدر من التعاطف الإيديولوجي، فبينما ساعدت الضرورة الثورية في الحفاظ على جسر بري إلى حزب الله في لبنان في تعزيز التحالف أكثر.

لذا، فقد ساعدت إيران الرئيس بشار الأسد منذ بداية الحرب الأهلية عام ٢٠١١، التي اعتبرتها إيران بأنها فتنة تدار من بلدان خارجية. حينما واجه الرئيس السوري المتظاهرين بالقنابل والرصاص، فعندها ظهر اضراب واضح بين المسؤولين الإيرانيين الذين اعتقدوا أن المبادئ الإيرانية المعارضة قد تشوه إذا كان ارتباطهم مع النظام قوياً، ولذلك اعتبرت ايران الأهمية الاستراتيجية للنظام الأسدي وهو في أحسن حاله متناقضة وفي أسوء حاله ضار لها.

وفي النهاية إن هذه الهموم أُسكِتت بسرد رواية "محور المقاومة" الذي أنشأ من قبل قوات الحرس الثوري، فهي كانت المؤسسة التي أخذت زمام المبادرة من جانب السياسة التي تتعلق بسوريا، فوُجِدَ لهذا الاتجاه تأيداً تاماً من قبل مكتب المرشد الأعلى، فنستطيع أن نقول أن مرونة طهران القوية بالنسبة لقدراتها النووية، وخاصة منذ عام ٢٠١٣، كانت قد بُدّلت بالجمود العقائدي والإيديولوجي في سياستها الاقليمية، مع تأيدها لسوريا باستخدام استراتيجية الشعارات المعارضة لتسويق ضرورة هذا الأمر.

إن تداول الأزمة السورية قدمت أول مثالٍ حقيقي لاستعانة سياسة إيران الخارجية بمصادر خارجية من قبل قوات الحرس الثوري، التي اعتبرت تدخلها كامتحان أساسي لقدراتها ولمانفعها السياسية،

فشجع هذا الموقف بانتصار الرئيس حسن روحاني الانتخابي عام ٢٠١٣ وبأنها أتاحت لإيران فرصة لاعادة علاقاتها الدولية والاقليمية، فحينئذٍ بدأ المسؤولون القريبون من الرئيس بالإفصاح عن همومهم بأن التدخل المباشر في سوريا قد يؤدي إلى أضرار خطيرة للرأس المالي وللايديولوجية الإيرانية. ولكن، هذا الموقف واجه مقاومة شديدة من قبل قوات حرس الثورة ومن مكتب المرشد الأعلى، فانحسرت هذه الأصوات بعدها بقليل تحت وزن وقوة القصة الرئيسية ألا وهي سرد "المقاومة"،

التي تزعم أن سوريا تشكل الخط الأمامي في الحرب ضد الارهاب والجماعات التكفيرية (التي تعتبرهم إيران بأنهم كفار وإن زعموا بأنهم مسلمون) مثل داعش.

و قد سعت وزارة إيران الخارجية لاسترجاع بعض السيطرة على اتجاه سياستها من خلال أسلوب "أن تعيد الشراء"، بمحاولتها لجعل هذا الأسلوب الذي يعتبر عند الكثير من المسؤولين ضال لأنه يكون أسلوب يتضمن عديد من الطبقات والمسارات من ناحية المبادرة الديبلوماسية التي قد تمهد لبرنامج قوات الحرس الثوري من دون أن تنجرف إيران في حرب نهايتها غير متوقعة حالياً.

تتمثل المرحلة الأولى في تحقيق ذلك في التأكيد على الطبيعة الجماعية لعملية صنع القرار؛ حتى إن بدا أن الحرس الثوري الإيراني هو صانع القرار الرئيسي، فإن الحجة هي أن جميع عناصر المؤسسة السياسية تستثمر في السياسة.

إن المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي يعتبر أعلى سلطة للدفاع وللأمن القومي بإيران، والذي تشكل أعضاؤه من جميع كيانات الحكومة الرئيسية،التي قد لعبت دوراً هاما لتقديم موقفٍ توافقي.

وكانت المرحلة التالية هي توسيع النقاش، وتأطير الصراع في سوريا على أنه جزء من كفاح أيديولوجي أوسع (مدفوع جزئياً بتوترات عرقية وطائفية) ومنافس جيوسياسية (أو هيكلية) على السلطة من قبل المملكة العربية السعودية.

وللتغلب على عدم الارتياح العام على حساب التدخل في سوريا في وقت يستمر فيه الاقتصاد الإيراني بالضعف، فقد رفعت القيادة الإيرانية قائدها البارز في فيلق القدس، قاسم سليماني، إلى مكانة المشاهير، مما أبقى المشكّكين غير منسجمين مع الرأي العام، وقد مكن هذا لإيران من زيادة وجودها واستثماراتها السياسية في سوريا، وفي نفس الوقت على اسكات منتقديها المحليين.

فقامت إيران في المراحل المبتكرة للحرب باقتصار تدخلاتها التي أتاحت مساعدة تقنية ومالية للنظام السوري، وكان ذلك غالبا عن طريق فيلق القدس.

من خلال عام ٢٠١٢ لعبت هذه القوة دوراً هاماً في إنشاء "قوات الدفاع الوطني"، التي كانت تُعتبر منظمة شبه عسكرية، وكانت مهمتها هي مساندة الجيش النظامي وحشد ما يقارب مئة ألف مقاتل من طوائف دينية متنوعة. وبدعوى أن إيران هي التي تشرف على دعم هذه القوات.

وبين عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٣، عندما ازدادت الأوضاع سوء على الأرض، بعثت إيران أعضاء من الشرطة وقوات الحرس الثوري البريّة لنصح الأسد ولتقديم التدريب والمساعدة اللوجستية إلى الجيش السوري. ففي أواخر عام ٢٠١٣ أستلمت روسيا هذه المهمات بشكل تدريجي، بينما كانت

إيران قد زادت تواجدها على الأرض وحتى أبريل ٢٠١٦، كان العدد الاجمالي المقدر لقوات الحرس الثوري وللقوات الشبه العسكرية ما بين ٦٥٠٠ – ٩٢٠٠ مقاتل.

وكان ذلك عندما تبين أنه لا يوجد العدد الكافي من القوات السورية لمقارعة قوات المعارضة، فإن إيران أيضاً سهلت عملية تجييش الميليشيات الشيعية الأجنبية، ابتداء من أقرب حلفائها، حزب الله، الذي شارك في الحرب بسوريا لأول مرة في عام ٢٠١٢.

وأيضا أعطت إيران لجماعات عراقية شعية تدريباً عسكرياً وأسلحة (وخاصة كتائب الإمام علي)، وجندت مقاتلين شعيين من أفغانستان وباكستان، وبالتالي شكّلوا لوائيّ الفاطميون والزينبيون، وكان المسؤول عن هاتين الجماعتين قائد الحرس الثوري الجنرال محمد علي الجعفري، وكانت رواتب المجندين بين ٥٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار شهرياً وتدفع لهم في سوريا من قبل إيران مباشرة.

في أبريل عام ٢٠١٦، بعثت إيران قواتها الخاصة إلى سوريا. وهذه الجنود تعتبر من أفضل أنواع القوات المسلحة النظامية، ووصولهم إلى سوريا قد يشير إلى رغبة إيران للتعويض عن الانسحاب المتدرج للقوات الروسية، التي أُعلن عنه في مارس، وأيضا قد تشير إلى رغبتها لمشاركة العديد من مؤسساتها.

يُعتقد أن إيران قد أمدّت قوات الجيش السوري والميليشيات الشيعية بأسلحة خفيفة وأسلحة استراتيجية متطورة، من ضمنها صواريخ، وقاذفات للصواريخ، وبنادق كلاشنيكوف، وصواريخ مضادة للدروع، وذخيرة، وأيضا قد جمعت معلومات عن الجماعات المعارضة، وحديثاً قد استخدمت طائرات بدون طيارلقصف بعض من هذه الجماعات بالقرب من حلب.

إن القوات التابعة لإيران على الأغلب تعمل من ضمن محافظة حلب، واللاذقية، وحمص، وحماة، وإدلب، وطرطوس تحت قيادة جنرالات كبار قد عُيّنوا مباشرة من قبل جعفري.

إن إيران تناقش وتنسّق جميع الأمور العملية والاستراتيجية مع حكومة الأسد، ولكن لا يوجد لها أي تأثير على أفراد الجيش السوري، ولا على ترقية/ تخفيض رتب عناصر الجيش. مما يبدو أن طهران قد قللت مدى تدخلها في هذه الأمور لكي تتجنب تفاقم هموم الجنرالات والقادة في الجيش السوري بالنسبة لتدخل إيران المباشر في أمورها، والذين كانوا قد عارضوا دور إيران في إنشاء قوات الدفاع الوطني.

وأيضا كانت إيران تنسق أعمالها على الأرض مع روسيا على المستوى الإجرائي والعملي، رغم ملاحظة إيران أن النظام السوري يُقدم مشاركة المعلومات مع موسكو على طهران.

فقد صرحت القيادة الإيرانية بكل وضوح أنه لا يوجد فرق بين استراتيجية موسكو واستراتيجيتها ولكنَّ روسيا لم تكن قد أخبرت القيادة الإيرانية بنيتها للانسحاب النسبي من سوريا، فنتج عن ذلك أن ازدادت شكوك طهران بأن أهداف موسكو الاستراتيجية في سوريا تختلف وفي بعض الأحيان تتضارب مع أهدافها.

مما يبدو أن المسؤولين الإيرانيين مهمومين خصوصاً لأنه قد يكون أن روسيا تستخدم سوريا لمساومتها مع الولايات المتحدة بالنسبة لقضايا أخرى، مثل قضية أوكرانيا، ولذلك قد لا تكون روسيا حريصة كحرصها على إبقاء الأسد في السلطة ولا كحرصها على المحافظة على نزاهة البلد.

أهداف إيران الاستراتيجية في سوريا:

منذ عام ٢٠١٤، كانت إيران قد صادقت على مساومة سياسية تحتوي على أربع بنود بالنسبة للأزمة السورية، التي قد حدثت في أغسطس عام ٢٠١٥.

فقد نادت لوقف إطلاق النار الفوري، وتتبع ذلك إصلاحات دستورية للمحافظة على الأقليات الدينية السورية، وانتخابات تكون حرة ومراقبة دولياً، ولإنشاء حكومة الوحدة الوطنية تقام على مؤسسات دستورية جديدة.

بينما، منذ أواخر عام ٢٠١٥، قامت طهران بالافصاح عن رغبتها لإيجاد حل سياسي بالنسبة للأزمة السورية علناً، وأيضاً أبقت تواجدها المكثف على الأرض.

وفي ضوء دعم إيران بالمواد، والأفراد، والرأس المال الإيديولوجي، وخصوصا من قِبل الحرس الثوري المتواجد في سوريا، فهي من غاية أهميات الجمهور السياسي المحلي، أن إيران تصنع حكاية نجاح ذات مصداقية عالية.

فلإيران هناك ثلاثة نتائج مطلوبة من أجل أن تعتبر سياستها في سوريا ناجحة:

١. هزم داعش وجبهة النصرة

خصوصاً بعد انبعاث داعش، فإن إيران قد صورت تدخلها في سوريا وكأنه من الجهد الأوسع نطاقاً لمحاربة الارهاب والتشدد الديني في الشرق الأوسط. بالنسبة للمسؤولين الإيرانيين، فجبهة النصرة أيضا تشكل جماعة ارهابية، وطهران قد ركزت جهود عسكرية لضربها هي وداعش بالتساوي.

وحسب بعض التصريحات للمسؤوليين الإيرانيين خلال الستة أشهر الماضية، ستتابع بضرب هذين الجماعتين.

تنظر إيران أن المواقع التي تسيطر عليها داعش وجبهة النصرة وتوطيدهما لهذه المواقع تشكل خطرا مباشرا على استقرار العراق ولذلك فإنهما يشكلان خطراً وشيكاً وإنه مقلق لها، فكانت إيران، خلافاً لروسيا لا تعتبر أن أحرار الشام هي من أولوياتها التي تشكل خطراً عليها، ولا أنها هدفٌ مباشرٌ بالنسبة لتوجهاتها في سوريا.

فبينما أن إيران تناصر المفاوضات لإيجاد حالٍ بالنسبة للأزمة السورية، فيما يبدو أنها أيضا عازمة على استمرار عملياتها على الأرض ضد داعش والنصرة حتى تطهر جميع سوريا من هاتين الجماعتين. ففي الأمد القصير، من المتوقع أنها ستقاوم أي مفاوضات قد تؤدي لمشاركة هاتين الجماعتين في أي قرار حول مستقبل سوريا، ورغم المبادرات لوقف إطلاق النار، فستتابع إيران بضرب داعش والنصرة مع فصائل الثوار الأخرى. وفي الأمد الطويل، حتى في حال كان هناك حل

سياسي، فقد تستخدم إيران وجود داعش وجبهة النصرة المتبقي لكي تبرر وجودها على الأرض، وخصوصاً لكي تستمر في مراقبتها لقوات الدفاع الوطني، وجماعات الميليشيات الشيعية الأخرى.

٢. اعادة الوضع في سوريا إلى ما كان عليه قبل اندلاع الثورة السورية

إن المسؤولين الإيرانيين يدّعون أن هدف إيران هو إعادة سوريا إلى حالة ما قبل الحرب. فهذا يعني أن "إيران ما زالت تدعم سيادة سوريا الإقليمية"، وتريد أن تتجنب تقسيم البلاد إلى إقطاعيات متنافسة ومناطق شبه مستقلة، ورغم أن التحركات الإيرانية في سوريا لا تبدو دئما أنها متجهة بتناسق مع أهداف طهران الاجمالية لارجاع مركزية سوريا الدولية، وخاصة في ظل التواجد القوي للميليشيات والقوات التابعة للنظام، فيما يبدو أن إيران ترغب أن يكون لها خطة بديلة في حال لم يسمح الحال لارجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل ابتداء الثورة.

قال الوزير الخارجي الإيراني، محمد جواد ظريف: "تغير معالم الحدود فقد ستجعل الحالة أسوء وستكون بداية الملحمة الكبرى -إن كنتَ تؤمن بالنصوص الدينية-." فتعتقد إيران أن فقط من خلال الحفاظ على السيادة الإقليمية لسوريا ومن خلال إنشاء حكومة مركزية ستستطيع أن تحصل على هدفها الاستراتيجي وهو الحفاظ على ممرها الأرضي مع لبنان، الذي تحتاجه من أجل امداد حزب الله بأسلحة لمقاومتها ضد إسرائيل وأيضا إن إيران تريد أن تتأكد بأن سوريا لا تصبح منصةً تهاجَم الحركات الشيعية اللبنانية من خلالها.

يرتبط موقف إيران أيضًا بالمخاوف من تأسيس استقلال كردي في شمال سوريا. حيث أن إيران لا تعتبر الأكراد أنها جماعة إرهابية، ولكنها أيضا لا تعتبرهم حلفاء لها، وذلك من أجل أرائهم لآفاق المستقبل بالنسبة لنظام الأسد. في هذا الصدد، ترى إيران جماعات الأكراد في سوريا بأنها قوة فعالة في محاربة داعش، ولكن لا تشاركها بالنسبة لمصالحها ذات الأجل الطويل في سوريا.

ففي مارس، شاركت إيران تركيا برفضها للبنية الفدرالية التي أُعلن عنها من قبل الإدارة الكردية في الشمال السوري، فذكرت إيران: "إنهم يريدون أن يقسموا سوريا."

إن النقطة الرئيسية التي تختلف إيران مع روسيا فيها هي موقفها بالنسبة للأكراد في سوريا وفي موضوع احتمال توحيد سوريا في ما بعد الصراع، وذلك خصوصا منذ مارس. فقد وصفت موسكو على أنها "أصبحت أكثر تأيدا للأكراد، وبلا مراعاة للعواقب التي قد تنتج عن ذلك." بينما تقلق طهران من أن أي ازدياد استقلال للأكراد في سوريا قد تكون سببا لتأسيس دول كردية مستقلة في تركيا، والعراق، وفي النهاية، إيران.

٣. المحافظة على مؤسسات الدولة

إن هدف إيران هو أن تحافظ على المؤسسات في سوريا، ومن ضمنها الجيش، وأفرع المخابرات، لأن انهيار النظام السوري قد يمهد "لصعود اتحاد سنّي مكوناً من جماعات متشددة تكون ضد الشيعة، وإيران، وحزب الله." فمن منظور القيادة الإيرانية، الاستقرار المؤسسي قد يكون ممكناً فقط إذا بقي

بشار الأسد في السلطة، وكذلك فإن التحدث عن توقف الاشتباكات قد تم تأجيلها حتى يُؤَمّن نوع من الاستقرار للنظام السوري.

منذ ثلاثة سنين، كانت إيران متقبلة لفكرة تبديل الأسد، وذلك بزعم بعض المسؤولين الإيرانيين الكبار الذين قوبلوا في إيران ولندن، ولكن الآن تعتقد إيران أنه لا يوجد بديلاً صالحاً يكون مقبولاً لمختلف الدوائر الحكومية السورية، وأنه سينتج عن ذلك انهيار للمؤسسات القائمة. بينما أن المسؤولين الإيرانيين يزعمون في الخفاء أنهم منفتحون لفكرة تبديل الأسد مع شخص آخر من نظام البعث، وخصوصاً لاستلام النائب العام، هلال هلال، أو الأمين العام المساعد، محمد سعيد بخيتان، ولكن مع ذلك تعتقد إيران أنه ليس من الممكن ضمان المحافظة على مؤسسات الدولة في هذا الطرح.

فمع أن طهران أعلنت على الملأ: " عليه أن يتخذ القرار بالنسبة لمستقبل سوريا من قبل الشعب السوري." ولكن من الواضح بأنها تفضّل بقاء الأسد في السلطة (تماشياً مع تفضيل موسكو، كما ناقشنا في الفصل الثالث). ذكر مستشار للرئيس أن إيران أيضا "تعتقد أن على حكومة بشار الأسد أن تبقى في السلطة حتى تنتهي فترة الرئاسة وأن ازالة بشار الأسد خط أحمر لطهران." وهذا الموقف أيضا يتعلق مع مخاوف طهران بأن لن يكون لأي شخص جديد نفس العلاقة الشخصية مع النظام الإيراني كعلاقتها مع الأسد، وأسوء من ذلك أنه قد يُأثر عليه من قبل السعودية العربية.

إن طهران تؤكد أيضا أنه يجب أن يُسمح للأسد للوقوف في أي انتخابات أثناء العملية الانتقالية، ونظرا إلى شعبيته، على الأغلب سيبقى في الحكم.

وفي الوقت الذي تعمل فيه إيران على تحقيق أهدافها المفضلة في سوريا، فإنها تستعد أيضًا لسيناريو لا يتم فيه استعادة الوضع السابق، وانهيار النظام، ولتحقيق هذه الغاية، تواصل طهران التركيز على تعزيز تأثيرها الخفي في سوريا، لا سيما في الجنوب، بهدف تحقيق سيطرتها على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية من الناحية الشيعية في سوريا من خلال دعمها للجهات غير الحكومية، على أمل أن تحقق هدفها.

وبذلك سوف تكون قادرة على الاستمرار في تحقيق مصالحها الحيوية وممارسة الضغط على الحكومة، أيا كان في السلطة. إن هذه الاستراتيجية هي أحد أسباب التوتر بين إيران والجيش السوري، وأحد الأسباب التي دفعت دول الخليج إلى تكثيف دعمهم لجماعات المعارضة السنية.

النظرة من دمشق

كانت دمشق آخر عاصمة عربية عالقة بالانتفاضات الشعبية التي بدأت في تونس في ديسمبر عام ٢٠١٠. وسبب هذا هو أن بشار الأسد كان رئيساً ذات شعبية (وخصوصاً بالمقارنة مع نظرائه في الدول العربية الأخرى) ولأن حكومته وجيشه تتضمن من جميع الديانات والطبقات. بعد أن خلف أباه في الرئاسة في عام ٢٠٠٠.

فبدأ الأسد بالإستعانة بتكنوقراطيين حدثاء السن، ومتعلمين في الغرب لقيادة حكومته، بينما أن الجيش الذي أنشأه أبوه اعتمد على المساعدة الواسعة من مراكز السنة بحمص وحماة، مع ضباط من الدروز

والنصارى. ولكن، الانتفاضات التي بدأت بدرعا، في جنوب سوريا، أصبحت خطيرة في مارس عام ٢٠١١ عندما حاول الجيش العربي السوري منع ما رأى أنه محاولة لتغير النظام من خارج البلد.

وبعد خمس سنوات، ما زالت هذه هي النظرة الرائدة، مع إصرار الحكومة السورية أن الانتفاضة كانت ناتجة عن تدخل تركيا، ودول الخليج، وبعض الدول الغربية، التي هدفت إلى تبديل الأسد بحكومة أكثر مرونة وتكون موالية للغرب، فمنذ عام ٢٠١١، أخذت الأزمة ٢٠٠ ألف حياة وكانت سبباً لأزمة نزوح كبيرة جداً، مع هروب ملايين السوريين من البلد. مع ذلك فإن النظام السوري مع تأييد من حلفائه الرئيسيين روسيا وإيران ما زالوا مصرين على مقاومة أي تغيير للنظام البعثي. فالحكومة مصرّة على إعادة سيطرتها على جميع المدن الكبرى في سوريا، ولكن في نفس الوقت فإن النظام وقوات الأمن قد سعوا للإستفادة من المفاوضات مع المجتمع الدولي ومع الفصائل المعارضة، فإن النظام يعتبر عملية السلام في فيينا على أنها طريقة لشرعنة موقفهم ولاضعاف شرعية الفصائل المعارضة، عن طريق الاشارة إلى المعارضة "الحقيقية" أنها في دمشق- مقاتلين منزوعي السلاح الذين هم ليسوا بعثيين- الذين لديهم مقاعد في البرلمان وفي بعض مكاتب رئاسة الوزراء، ومن ضمنها وزارة المصالحة الهامة لإبقاء اليد العليا في الحرب، فإن الجيش السوري والمخابرات قد استخدموا نفس التكتيك الذي استخدموه في حرب لبنان الأهلية وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣. ففي الحرب الأهلية في لبنان، كان الجيش السوري، تحت تفويض جامعة الدول العربية ومع موافقة من الولايات المتحدة، تدخل لإيقاف المجازر ضد النصارى من قبل ميليشيات طائفية متعددة، فما بدأ كتدخل بسيط امتد لمدة ٣٠ عام، ففي خلال هذه الفترة شاركت سوريا في عديد من الشراكات، حيث أنها انتقلت من مصاحبة النصارى إلى الاتحاد مع الجماعات الفلسطينية، ثم إلى دعم الدروز وإلى مساعدة حركة أمل الشيعية. فأبقت سيطرتها الفعلية على أوسط، وشمال، وشرق لبنان، فمن خلالها استطاعت سوريا على تصدي الجيش الإسرائيلي الذي كان في الجنوب. وقريبا من ذلك، في العراق عام ٢٠٠٣، فإن السوريين أيدوا الجماعات السنية التي كانت تقاتل الكتائب الشيعية المدعومة من قبل طهران. وهذا ما سمح للوكالات السورية الاستخباراتية أن تضع أعينها على السوريين العائدين من العراق الذين قد يحاولوا أن يزعزعوا استقرار البلد، فمنهم من سجن عند عودته من العراق ومنهم من استخدم لاختراق الميليشيات في العراق.

فاليوم في سوريا، قد سعى النظام لبسط تأثيره، أو لموالاة كل جماعة معارضة، وهذا ما سمح لها، مثلا، لاستخدام الأكراد السوريين لصد التدخل التركي في شمال البلد، رغم علاقاتهم الغير مثالية مع استمرار الحرب، استخدم النظام السوري الهدنات المحلية ووقف إطلاق النار للبقاء على قيد الحياة، ووصل إلى تسوية مع مجموعات معارضة مختلفة في البلاد.

إنه تعاون غير مستقر

لم تكن سوريا عبر التاريخ من حلفاء إيران الطبيعية، فقبل السبعينات، كانوا أئمة الشيعة الإيرانيون والعراقيون يعتبرون علويين ساحل البحر المتوسط أنهم زنادقة. ولكن، عندما احتلت العراق إيران تحت رئاسة صدام حسين في عام ١٩٨٠، كانت دمشق هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تأيد العراق، لا عسكرياً ولا فكرياً. فإن البعثيين السوريين قد افترقوا منذ زمن عن شركائهم العراقيين،

إذ أن بغداد ودمشق تنافسوا على التأثير في الإقليم، والحلم بأن يوحدوا العرب أخيرا تلاشى بموت الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠.

خلال الحرب التي امتدت لثمانية سنين، أمدت سوريا إيران بمساعدة دبلوماسية عن طريق ليبيا، والجزائر، وعمان، وذلك بأن جميعهم عارضوا صدام حسين بالنسبة لحربه مع إيران. أيضا فقد سمحت سوريا للطيران الحربي الإيراني بأن يستخدم أجوائها، ولوجستياتها، واستخباراتها المضادة، بينما أن الجيش السوري درّب المجندين الإيرانيين، وسمح للثوار اللبنانيين بأن يدربوا الجنود الإيرانيين على كيفية حرب العصابات في الجنوب اللبناني، وذلك بأن هذه المنطقة تقليديا لها تأثير سوري كبير.

إن الجيش السوري لم يكن مرتاحا تماما بالأسلوب الإيراني الذي استخدمته لكسبها موطئ قدم في الجنوب اللبناني؛ وذلك لأنه كان معاكسا لإرادة الحكومة السورية ولكن عند نهاية الحرب الإيرانية - العراقية، فإن سوريا قد اكتسبت الامتنان من قبل رجال الدين، والجيش، والشعب الإيراني.

إلا أن هذا لم يمنع سوريا من استخدام التكتيك الجيوسياسي الذي أتاح لها بأن تسيطر على أجزاء من العراق. بالرغم على أنه لن يكون ذلك لمصلحة إيران، وذلك لأن إيران فهمت أن بعض أجزاء العراق على الأغلب ستبقى تحت التأثير السوري، ورغم معارضة إيران للجماعات السنية المتشددة، وللضباط البعثيين من جيش صدام الذين قد يهددوا وضع الاستقرار في سوريا.

في الآونة الأخيرة، في عام ٢٠٠٣، اختلفتا سوريا وإيران بالنسبة لإنشاء الحكومة العراقية بعد انهيار نظام صدام حسين، وذلك بأن إيران فضلت أن تكون الحكومة الجديدة طائفية الطبع، وفضلت الوكالات الاستخبارات السورية أن يكون مجلس الوزراء معتدلاً، لكي يتضمن البعثيين السابقين الذين لجأو علناً إلى دمشق. فبالاختصار، حتى وإن كانوا حلفاء، فإن دمشق وطهران لم يتمتعو بعلاقة ذات طبيعة سلسة.

وفي الوقت الحالي، بعد خمس سنوات، فإن النخبة السورية الحاكمة ما زالوا مختلفين على إيران. بينما أن إيران من وجهات نظر عديدة صديق موثوق به، وذلك من أجل دعمها لمرونة الجيش السوري واتاحته لبقاء النظام النصيري، إلا أنه ينظر إلى إيران أنه كان لديها دوراً هاماً في تفريق الدولة السورية وإنشاء دولة أمن موازية.

إن بشار الأسد وحكومته حذرين من تمجيد إيران كثيرا وخاصة على الملأ بالنسبة لدورهم بتعزيز النظام أثناء الحرب، وذلك لأن طبيعة سوريا ومؤسساتها العلمانية هي مصدر فخر للنظام السوري، وبالإضافة إلى ذلك فإن تواجد إيران في سوريا يجعله صعبا لدمشق بأن تسرد للعالم أنها ليست أضحوكة طهران، وأنها حرة من تأثير ملالي طهران.

ومن المنظور العسكري، لا يعتبر الجيش السوري إيران لاعباً أساسياً، بينما وصفت إيران، منذ وقت قريب، موظفيها في سوريا بأنهم متطوعون، مما خلق غطاءً غير قابل للمسؤولية بالنسبة لأعمال هؤلاء "المتطوعين".

إن نشر النظام الإيراني الرسمي للقوات في اللاذقية وحلب في أبريل / نيسان عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى اعترافه العام بالخسائر الكبيرة في الأسابيع التي تلتها، فُسر من قبل النظام السوري وجيشه على أنه استعداد جديد من جانب إيران للإقرار بتدخلها بالنزاع السوري علناً.

وبينما يتم تقدير هذا الدعم العسكري، فإن الكثيرين داخل النظام والجيش السوري يرون أن إيران مدفوعة أكثر برغبتها في السيطرة على الأراضي القريبة من المزارات المقدسة والمناطق التي يعمل فيها حزب الله أكثر من رغبتها في دعم النظام نفسه، فإن كثيراً من المسؤولين السوريين من ذوي الرتب المتوسطة والعالية، مع حرصهم على عدم انتقاد تدخل إيران في الحرب الأهلية، إلا أنهم لا يوافقون على أن ينظر إليهم على أنهم ألعوبة في أيدي طهران.

فعلى سبيل المثال، هناك العديد من العسكريين السوريين الذين يعتقدون أن إيران كانت وراء التفجير الذي وقع في دمشق في يوليو / تموز عام ٢٠١٢ والذي أودى بحياة اثنين من جنرالات الجيش السوري الذين هم من أكثر الضباط حصولاً على الأوسمة والنياشين، وهما حسن تركماني وداود راجحة، مع بعض التكهنات بأن نية طهران كانت زيادة اعتماد النظام السوري على إيران فيما يتعلق بالأمور الأمنية، يبدو أن هذا التفسير جذاب بشكل خاص نظراً إلى أن الهجوم جاء بعد بضعة أشهر فقط من اللقاء الأخير بين المسؤولين الأتراك والمسؤولين السوريين الذين كانوا يحاولون إيجاد حلٍ سياسي لقمع الحكومة للمتظاهرين، ويقال إن الإيرانيين سعوا لتنحية تركيا من أن تكون محاورا رئيسيا لفترة طويلة، ولكي يمنعوا تطور علاقة أقوى بين دمشق وأنقرة.

وبغض النظر عن الواقع، يكشف هذا المثال عن عدم ثقة إيران من جانب العديد من كبار الضباط في الجيش السوري.

إن التعاون العسكري بين الجيش السوري والقوات الإيرانية يعوقه أيضا الاختلافات الثقافية، ومع أن معظم الضباط السوريين كانوا قد تلقوا تعليمهم في روسيا أو في دول الكتلة السوفيتية السابقة، فإن الطبيعة العلمانية والمتعددة الأعراق في الجيش السوري تختلف بشكل كبير عن طبيعة إيران، التي تستخدم الدين لتحفيز كادرها، تعتبر الحكومة السورية الميليشيات المدعومة من إيران، التي غالباً ما تُرى وهي تصلي في دمشق، على أنها طائفية للغاية، وفي بعض الحالات، تبشّر بالجيش السوري الأكثر علمانية، فهذه الميليشيات تصور تدخلهم في الصراع على أنها معركة من أجل الأضرحة المقدسة بدلاً من نظام الأسد، فلذلك عُزِزَ هذا التصور، وقد تجعل علاقتهم بالجيش السوري النظامي متوترة نتيجة لذلك.

كما أنه اقتُرح من خلال تبرير دورها القتالي في سوريا على الرغم من هذه الرواية الطائفية بشكل علني، فإن إيران تخاطر بإظهار الحكومة السورية على أنها مجرد أداة لطهران وجزء من "الهلال الشيعي"، بدلاً من كونها دولة عربية ذات سيادة، وهذا هو الطرح الذي يحوّل وجود إيران إلى مسؤولية على الرئيس السوري.

وفي الوقت نفسه، أكدت لقطات بثتها هيئة الإذاعة البريطانية في عام ٢٠١٣ وجهة النظر الرافضة لمعظم السوريين بشأن مسؤولي الأمن الإيرانيين والعمليات التي نفذها المقاتلون الإيرانيون نيابة عن

الحكومة السورية. وعلى المستوى السياسي، على الرغم من وجود تعاون بين القوات السورية والإيرانية، وربما هناك احتمالية للاحترام المتبادل، فلا يزال هناك حذر مؤسسي في ما بين ضباط الجيش السوري ونظرائهم الإيرانيين.

إن الإشارة، إذا كانت حكيمة، إلى عدم وجود دعم شعبي للانخراط العسكري الإيراني في الحرب الأهلية في سوريا، هي الافتقار إلى التذكارات المتاحة للبيع، وعلى عكس أجزاء من جنوب لبنان والعراق، حيث تبيع المحلات تحف تذكارية تحتفل بنجاحات قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ولكن في دمشق، هناك القليل من الأدلة على نجاحات هذا الشخص.

وعلى الرغم من الأدلة الكثيرة على وصول الإمدادات الإيرانية إلى الجيش السوري على أساس منتظم، هناك وجهة نظر واسعة على العكس وهي أن إيران لا تزود الجيش السوري بالأسلحة التي تحتاجها وأنها ببساطة تشكل واحدًا من الموارد العادية للجيش. وعلى النقيض من ذلك، يتم الترحيب بالمشاركة الروسية، سواء في مسرح الحرب أو في شوارع دمشق، حيث أنه من السهل العثور على تذكارات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأعلام الروسية في المحلات.

من الناحية الاقتصادية، أعطت دمشق أيضاً الأولوية لعلاقاتها مع دول أخرى غير إيران. ويستمر هذا النمط الذي بدأ قبل الحرب، عندما كانت سوريا تخطط لمسار واضح بعيدا عن إيران نحو نهج أكثر توازناً وتكاملاً للعلاقات الإقليمية - على عكس "محور طهران - دمشق". خلال الثمانينيات، استخدمت سوريا موقعها الاستراتيجي في المقابل للاستفادة من المساعدات من إيران، ومع إيران نفسها معزولة عن جزء كبير من العالم العربي، فكانت سوريا وسيلة للجمهورية الشيعية للتجارة الغير مباشر مع بقية الدول العربية. وأدت سورية وظيفة مماثلة خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك باستخدام الاقتصاد الأسود في لبنان لمصلحتها، وبالتالي أدى ذلك إلى تزويد إيران بالعمق الاقتصادي الاستراتيجي الذي تشتد الحاجة إليه في لبنان.

ومع ذلك، عندما هدأت الحرب بين إيران والعراق وتباطأت الحرب الأهلية اللبنانية، فلم تستقر التجارة الثنائية بين إيران وسورية وتتطور كما كان متوقعًا. فبدلاً من ذلك، استخدمت سوريا دورها الجديد مع مجلس التعاون الخليجي لجذب الاستثمارات الأجنبية من الإمارات والمملكة العربية السعودية. منذ عام ٢٠١٠ مثّلت إيران جزءًا صغيرًا نسبيًا من واردات وصادرات سوريا: فبلغت قيمة الصادرات إلى إيران ١٥ مليون دولار فقط، مقارنة بـ ٢.٣ مليار دولار للعراق و ١٢.٣ مليار دولار إجمالاً. وقبل بدء النزاع، كان الاتحاد الأوروبي مصدر ٢٥ بالمائة من إجمالي واردات ١٧ مليار دولار إلى سوريا، حيث مثلت إيران ٣٠٠ مليون دولار فقط. فإنه يبدو أن الغارات الأخيرة التي حققتها إيران في الاقتصاد السوري كانت مكونة على الأكثرمن خطوط الائتمان والقروض، بدلا من التجارة على وجه الخصوص، وزادت خطوط الائتمان الإيرانية ومبيعات النفط إلى سوريا بشكل كبير منذ بداية النزاع.

يبدو أن النفوذ الاقتصادي الإيراني في سوريا يعتمد على اقتصاد "أباطرة الحرب" أكثر مما يعتمد على العلاقات التجارية، حيث أن العديد من مراكز القوى التي كانت مرتبطة سابقاً بالصراع في لبنان تتاجر الآن مع إيران. ومع ذلك، فإن الملحق التجاري للسفارة الإيرانية في دمشق أيضًا يعمل على

ترويج التجارة السورية في إيران، وفي حين يصعب الحصول على أرقام دقيقة، فإن هناك أدلة قوية على العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران وسورية، على الرغم من أن التقارير الأخيرة تشير إلى أن المعاملات المالية مع النظام السوري من قبل إيران قد تقلصت، فإنه يبدو أن إيران تركز أكثر على الأمور العسكرية من الجبهة الاقتصادية والتجارة المباشرة، وعلى الأقل بالنسبة لمستوى الدولة، فإن التجارة قد نزلت إلى الحد الأدنى من بيع السلع.

بعد عزلها المتزايد وتفكك التحالف مع تركيا، لا تجد الحكومة السورية الخيارات المتاحة أمامها. فيمكن لدمشق الآن الاعتماد فقط على إيران وروسيا، مما يحد من إمكانية تقليل تأثير طهران في سوريا على المديين القصير والطويل.

وفي حين قد يكون هناك الحذر في دمشق حول ما تريده إيران لمستقبل سوريا من الناحية العملية والإيديولوجية، فإن الحكومة تعلم أن إيران بحاجة إلى الحفاظ على ارتباطها الإقليمي مع لبنان - وعلى الرغم من إقامة هياكل موازية، فمن المرجح أن إيران ستحتاج للاعتماد على سوريا للقيام بذلك على المدى الطويل. فمنذ الثمانينيات، كانت علاقة سوريا بإيران متجذرة في الجغرافيا السياسية الإستراتيجية بدلاً من المصالح الإيديولوجية، وتعتقد دمشق أن طهران ملتزمة بالأسد والبنية التحتية الأمنية التي تعتبرها حيوية لمصالحها الاستراتيجية في سوريا، فيبقى هدف إيران أن تضمن نفوذها على لبنان والعراق لأجل غير مسمى، وتعتبر سوريا أنها هي الجسر الحيوي لكليهما.

النظرة من موسكو

إن دعم روسيا الحالي للحكومة السورية متجذر في تاريخ طويل من التعاون، فصفقة السلاح الأولى للاتحاد السوفييتي مع حكومة شرق أوسطية كانت مع سوريا في عام ١٩٥٤. فإن روسيا لديها حق الوصول إلى ميناء طرطوس السوري منذ عام ١٩٧١. وإن الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، والد الرئيس بشار الأسد، درس في مدرسة عسكرية للطيران في الاتحاد السوفيتي.

في الثمانينات من القرن الماضي، أرسلت روسيا قوات لدعم الحكومة السورية سراً خلال الحرب اللبنانية، واستمرت العلاقات الوثيقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحولت إلى صفقات القروض وصفقات الأسلحة.

فلعبت روسيا دورًا دبلوماسيًا مهمًا بشكل مستمر في الصراع السوري الحالي. وكان أبرز مثال على ذلك الصفقة المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة لتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية للحكومة السورية في عام ٢٠١٣. وكانت روسيا توفر بالفعل التدريب والمعدات للجيش السوري قبل أن تدخلت بشكل مباشر بقوتها العسكرية في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠١٥ لدعم الحكومة التي كان وضع استقرارها غاية في الهشاشة أثناء ذلك الوقت.

كان يشمل الدعم العسكري الحالي الذي قدمته روسيا لسوريا الطائرات النفاثة والقاذفات والمروحيات والدبابات، بالإضافة إلى طيارين من القوات الجوية الروسية، والمستشارين التقنيين والمتخصصين، وأعضاء من القوات الخاصة الروسية وسائقي الدبابات. واضطرت روسيا إلى إرسال مستشارين إضافيين إلى سوريا؛ بسبب خيبة أملها الأولية بالنسبة لقدرات القوات السورية والإيرانية، لكنها

امتنعت حتى الآن عن إرسال قوات برية رسمية. قال أحد الخبراء: إن روسيا "ترفض فكرة العمليات البرية، لكنها تضعها في ذهنها"، مشيراً إلى أنه إذا رأت روسيا أن الخطر يستحق فقد تفكر في وضع مقاتلين على الأرض.

هناك أيضا شركات روسية أمنية خاصة تعمل في سوريا. إلا أنه غير واضح من الذي استأجر هذه الشركات، لكن من الممكن أن تكون الحكومة السورية هي المقاولة الرسمية. فمنذ تدخلها العسكري المباشر في العام الماضي، واصلت روسيا الحفاظ على دورها الدبلوماسي المركزي، والإشراف على صفقات وقف إطلاق النار في فبراير مايو / شباط وأيار / ٢٠١٦ مع الولايات المتحدة حيث أنها عرضت بأن تراقب هذه الصفقات من قاعدتها الجوية في حميميم بالقرب من اللاذقية.

وفي مارس عام ٢٠١٦، ولدهشة المجتمع الدولي، أعلن الرئيس بوتين أن روسيا ستسحب "الجزء الرئيسي" من قواتها العسكرية من سوريا، قائلا إن "المهمة التي وضعت أمام وزارة الدفاع والقوات المسلحة الروسية، لقد تم الوفاء بها على وجه العموم." وقد أدى ذلك إلى رحيل بعض طائراتها المقاتلة من قاعدة حميميم الجوية وعودة المعدات والأفراد إلى روسيا . ففي الواقع، لم يكن هذا انسحابًا عسكريًا روسيًا كاملاً من النزاع، وكانت هناك تقارير عن زيادة في إمدادات المواد إلى سوريا من قبل روسيا.

كذلك، سرعان ما جاء بعد إعلان بوتين عن الانسحاب،إعلان نائب وزير الدفاع نيكولاي بانكوف أن روسيا ستواصل ضرباتها الجوية. فواصلت روسيا بمساعدة الجيش السوري استعادة تدمر من داعش، وكانت هناك شائعات بأن روسيا قد أقامت بعد ذلك قاعدة عمليات أمامية جديدة هناك.

قدمت روسيا دعماً حاسماً لإيران وحزب الله والحكومة السورية من أجل الحفاظ على مكانة الأسد كرئيس للدولة.إن جميع الأطراف متفقون على ضرورة منع انهيار الحكومة السورية، مع اهتمام كل قوة خارجية بحماية مصالحها الخاصة في سوريا. ومع ذلك،فإن هناك دلائل على وجود تباعد بين روسيا وإيران بشأن مستقبل سوريا، وهو ما يسعى هذا الفصل إلى تناوله.

نظرة روسيا بالنسبة لمشاركة إيران في الصراع السوري:

لقد اضطرت روسيا، من بعض النواحي، للتحالف مع إيران لتعزيز موقف الأسد وتحقيق أهدافها في الحفاظ على وصول الجيش الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط، والحفاظ على نفوذه على سوريا، وإعادة تأسيس نفوذه في المنطقة الأوسع والساحة الدولية.

إن السمة المركزية والملزمة للعلاقة بين موسكو وطهران هي منافستهم المشتركة مع الولايات المتحدة وإحباطهم لهيمنة الولايات المتحدة على وضع قواعد النظام العالمي.

تنظر موسكو إلى علاقتها مع طهران كزواج من أجل الراحة أكثر من كونها تحالف استراتيجي، يتسم بمستوى عالٍ من الريبة وعدم الثقة بين الجانبين. وكما أشار أحد المحللين الروس، هناك اعتقاد بأن إيران لا يمكن الوثوق بها "لأنهم يكذبون [من حيث سياستهم وأهدافهم] حتى أكثر مما نحن عليه!" وكانت هناك علامات على عدم الثقة في سياق الدولتين بالنسبة لأهدافهما طويلة المدى في سوريا.

على الرغم من عدم الثقة هذه، يبدو أن هناك تنسيق بين إيران وروسيا على المستوى الوزاري والعسكري، على الرغم من أن وزارات الخارجية في كلا البلدين تلعب دورًا ثانويًا بالمقارنة مع الدور الرئيسي للجيش. ويرجع ذلك في الغالب إلى حقيقة أن روسيا وإيران يعتمدان بشكل متبادل على الأرض: لا يمكن لإيران القيام بحملة برية فعالة دون غطاء من الغارات الجوية الروسية. ولكي تكون روسيا فعالة في دعم سيطرة الأسد على السلطة، فإنها تحتاج إلى قوات برية من سوريا وإيران على الأرض. ففي سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٥، أفيد أن مسؤولين عسكريين إيرانيين رفيعي المستوى حضروا التدريبات العسكرية الروسية في تسينتر -٢٠١١ في وسط روسيا، رغم أنه لا يوجد دليل موثق على هذا. وعلى الرغم من أن هذه التدريبات قامت بمحاكاة هجوم على آسيا الوسطى، إلا أنها كانت بمثابة بروفة لبعض الإجراءات المنسقة الجارية في سوريا.

إن التنسيق بين إيران وروسيا ينسق جزئياً عبر القوات السورية وجزئياً عبر مركز تبادل المعلومات الاستخبارية في بغداد، الذي يديره أفراد من روسيا وسوريا وإيران والعراق. وقد أعطت طهران إذنًا لموسكو بأن تستخدم المجال الجوي الإيراني لعبور القاذفات الجوية الروسية في طريقها إلى سوريا، مما يدل على مجال واحد من التعاون الفعال. ومع ذلك، فقد تم تحديد العلاقات من خلال التحديات التشغيلية، مثل عدم وجود لغة مشتركة والاختلافات في التسلسل القيادي، فضلا عن خيبة أمل روسيا في قدرة وتنظيم القوات الإيرانية. وكمثال على ذلك، اضطرت روسيا مراراً وتكراراً إلى إرسال قوات برية، مثل عناصر المدفعية، لتقديم الدعم الناري إلى القوات السورية - وهو دور كان من المفترض أن تحققه القوات الإيرانية.

لقد حاول الكرملين تجنب التدخل على الأرض، وهذا يدل على نقطة توتر في علاقته مع طهران، علاوة على ذلك، يبدو أن موسكو وطهران لا يناقشان جميع القرارات الاستراتيجية. من المرجح أن يكون قرار روسيا بالشروع في شن غارات جوية في سوريا، فعلى الرغم من عدم تأثرها بإيران، فقد تم تنسيقه خلال زيارة قائد قوة القدس الجنرال قاسم سليماني إلى موسكو في يوليو ٢٠١٥. في المقابل، يبدو أن روسيا لم تتشاور مع إيران حول "انسحابها" من سوريا في مارس ٢٠١٦، مما أدى إلى تكهنات بحدوث انشقاقات في العلاقة، وعلى الرغم من رغبة الجانبين في تقديم جبهة موحدة مماثلة لتلك التي تقودها الولايات المتحدة.

كانت الرغبة في تقديم جبهة موحدة تعني أنه كان من الصعب الحصول على رؤى نهائية في موسكو حول كيفية اختلاف وجهات نظرها ورؤيتها بالنسبة لسوريا عن وجهات نظر طهران ولكن بالنظر إلى الصورة الأوسع، يشك محللون روس في أن موسكو وطهران ستحاولان تطوير تعاونهما إلى شيء دائم، ويتوقع الكثيرون تدهور العلاقات الروسية الإيرانية.إذ أن هناك عدة مصادر لهذه التوترات المحتملة.

هل أهداف روسيا في سوريا تتوافق مع أهداف إيران؟

ترمز سوريا لأشياء مختلفة في الحسابات الاستراتيجية لموسكو وطهران: فإن الحفاظ على نظام الأسد هدف في حد ذاته لإيران، بينما بالنسبة إلى روسيا، فإن تسوية الصراع السوري هو جزء واحد فقط من هدف أكبر بكثير، ألا وهوإعادة تأسيس روسيا كلاعب لا غنى عنه، وأن يكون لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية. على وجه الخصوص، فإن تصرفات روسيا في سوريا تهدف إلى حماية مصالحها الاستراتيجية ونفوذها في المنطقة. فبدون وجود موطئ قدم تؤمنه الحكومة السورية، فإن أهمية روسيا في الشرق الأوسط ستنقص، وذلك لأنها ستفقد حليفها الوحيد في المنطقة التي تضع فيها قاعدة بحرية روسية. تعتبر موسكو حقوقها للرسو على المدى الطويل في المنشآت الخاضعة لسيطرتها (قاعدة طرطوس البحرية وقاعدة حميميم الجوية) وسيلة لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط. فأحرزت روسيا تقدما في هذا الأمر، حيث أنها وقعت صفقة في أغسطس ٢٠١٥ تضمن لها حق الاستخدام غير محدود وغير مقيد لقاعدة حميميم الجوية.

كما أن موسكو تنظر أيضاً إلى دورها العسكري في الصراع كطريقة لضمان أنها لا تحافظ فقط على نفوذها، بل تصبح لاعبا لا غنى عنه في صنع القرار بشأن مستقبل سوريا.

تسعى روسيا لأن تكون "واضعة للقواعد" مثل الولايات المتحدة. فإنها تريد مواجهة النهج الذي يقوده الغرب لدعم تغيير النظام في بلد شرق أوسطي مزعزع، وتجنب وضع يتطور في سوريا يشبه الوضع في العراق وليبيا. فإن بوتين يفضل رؤية تسوية سياسية تتشكل بعد التأكد من أن مؤسسات الدولة لا تزال على حالها. وبهذه الطريقة، تأمل روسيا في تجنب تكرار الوضع الليبي في عام ٢٠١١، عندما وافقت روسيا على عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٩٧٣) الذي يجيز للدول الأعضاء اتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين في ليبيا، فقط لرؤية تدخل عسكري قاده الغرب فكان ذلك هو مما أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي وبعد ذلك إلى الحرب الأهلية وعدم الاستقرار في ليبيا.

مستقبل الرئيس الأسد:

تعتقد كل من روسيا وإيران أن الإزالة الفورية والاجمالية للأسد ستؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة، مما سيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار. ومع ذلك، من وجهة نظر موسكو، تلتزم إيران بإبقاء الأسد، لأسباب سياسية وتجارية على حد سواء. على النقيض من ذلك، فعلى الرغم من أن موسكو تريد نظاماً صديقاً لروسيا في سوريا، إلا أنها أكثر مرونة فيما يتعلق بالشكل الذي قد يتطلبه ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هدفها المتمثل في صياغة دور دبلوماسي أكبر كوسيط في الشرق الأوسط الأوسع، حيث العديد من محاوريها منذ دخولها النزاع "بما في ذلك الأردن ومصر وقطر والإمارات والمملكة العربية السعودية" يعارضون نظام الأسد بشدة.

ونتيجة لذلك، ينظر المحللون الروس إلى طهران بأنها الفاعل الغير متعاون، حيث أنها تقدم عوائقاً أمام حل الصراع في سوريا وفق شروط تلبي احتياجات روسيا.

ومن حيث الانتقال السياسي، فإن وجهة نظر روسيا، من حيث المبدأ، تتماشى مع خطة إيران المكونة من أربع نقاط لسوريا (انظر إلى الفصل الأول، "وجهة النظر من طهران"). ومع ذلك، في حين ينظر إلى ولاية الأمم المتحدة باعتبارها حاسمة بالنسبة لشرعية العملية، فهناك عدم وضوح في موسكو حول كيفية حدوث الانتقال السياسي. يُنظر إلى الاحتمال "بأن يقرر الشعب السوري مستقبله من خلال الانتخابات" بشك وريبة في موسكو، ويعود ذلك جزئياً إلى وجود "الكثير من الكراهية"، بينما يُنظر إلى القوى الخارجية على أنها قد تلعب دوراً حاسماً في التصميم المؤسسي للحكومة الجديدة.

قد اقترح المحللون أن "انسحاب" روسيا كان جزئياً وسيلة للضغط على الأسد ليكون بنّاء في محادثات جنيف للسلام، وخاصة أنه رفض بوضوح أي احتمال للتنحي من منصبه. فيبدو أن روسيا ترغب في التقدم في المحادثات نحو تشكيل حكومة انتقالية. وهذا يسلط الضوء على اختلاف الطريقة التي تنظر بها موسكو وطهران إلى مستقبل الأسد، كما ذكر ألكسندر شوميلين، مدير مركز تحليل نزاعات الشرق الأوسط في أكاديمية العلوم الروسية: أي حكومة تقاسم السلطة "ستعني في النهاية أن الأسد سيخرج (من السلطة)". وهذا يتناقض مع مصالح إيران في سوريا، والتي تعتمد على بقاء الأسد في السلطة. (كانت هناك أيضا تكهنات - وبعض التنبيه - في إيران بأن "انسحاب" روسيا كان جزءاً من صفقة بين موسكو وواشنطن حول مستقبل الأسد.)

يبدو أن روسيا عازمة على التصرف على أساس اعتقادها بأنه يجب استبدال الأسد في نهاية المطاف بعد نهاية الحرب الأهلية. ففي آذار / مارس ٢٠١٦، بعد وقت قصير من الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة وروسيا، فأعلن الأسد أن الانتخابات ستجري في الشهر التالي. رداً على ذلك، أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن موسكو سوف "تصر بشدة" على إجراء الانتخابات بموافقة المعارضة والحكومة بعد اعتماد دستورٍ جديد، وبالتالي إرسال تحذير إلى الأسد.

ومع ذلك، لم يستطيع أي أحد من أولئك الذين تمت مقابلتهم في موسكو لهذا المشروع اقتراح خليفة مناسب للأسد. وبزعم أحد المحللين الروس، فإن موسكو ستكون مفتوحة لحكومة تكنوقراط مقبولة من جميع الأطراف وستضع حدوداً على سلطة أي قائد جديد.
هناك من يزعم أن الأسد تجاهل طلبًا روسيًا لتنحيه في العام الماضي بعد زيارة مسؤول المخابرات الكولونيل جنرال إيغور سيرغون إلى دمشق في ديسمبر ٢٠١٥. وفي حين أن هذا قد يشير إلى أن روسيا كان لها خليفة له في الاعتبار، لكن لم ترد أي معلومات أخرى عن هذه النقطة.

احتمالٌ للفيدراليةِ

أما القضية الثانية التي ظهرت عليها التوترات مع إيران مؤخراً، فهي قضية الفيدرالية المحتملة لسوريا، والتي قد تكون روسيا متقبّلة لها إذا ما تم الحفاظ على مؤسسات الدولة المركزية.

بعد تطبيق وقف إطلاق النار الهش في فبراير، اقترح نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف أن تصبح سوريا دولة فدرالية. وقد يكون لذلك تأثير على مظهارة موسكو لمساندتهم للأكراد

في الشمال السوري على مدى الأشهر القليلة الماضية، أولاً من خلال قبول دورهم في الصراع، ومن ثم تسهيل تقدمهم على حلب.

كما ادعت وزارة الدفاع الروسية في مايو / أيار أن الجيش الروسي كان يتلقى معلومات استطلاعية من القوات الكردية، فلقد خلق هذا الأمر توترات مع إيران مرة أخرى، التي ترفض "لبنانـنة" سوريا وهي تشعر بالقلق من احتمال الاستقلال الكردي وتداعياته عبر المنطقة.

حزب الله والعلاقات الروسية الإسرائيلية

يمثل تحالف إيران وسوريا مع المجموعة اللبنانية حزب الله، التي كان دورها حاسماً للعمليات الروسية-السورية-الإيرانية، طبقة محتملة أخرى من التعقيد في العلاقة بين موسكو وطهران. ففي نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٥، ذكرت وسائل الإعلام الروسية أن فريقاً من ثمانية عشر فرداً من القوات الخاصة السورية ومقاتلي حزب الله، وبتوجيه من قبل قائد فيلق القدس الجنرال سليماني، أنقذوا الطيار الروسي لطائرة من طراز اس-يو ٢٤ التي أسقطتها تركيا في وقت سابق من ذلك الشهر، فإن مصداقية هذه القصة مشكوك فيها، لكنها تُظهر أن روسيا لا تسعى إلى إبعاد نفسها علناً من دور حزب الله المهم في الصراع.

ففي الواقع، على عكس العديد من الدول الغربية، فإن روسيا لا تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، بل كلاعب شرعي في السياسة اللبنانية.

في مقابلة مع الصحافة الروسية في يوليو / تموز ٢٠١٥، قال أحد قادة حزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إن روسيا وحزب الله يشتركان في نفس وجهة نظر بالنسبة للصراع في سوريا، وقد اقتربا بسبب إبعاد روسيا نفسها عن الغرب، وإنه من الواضح أن هذا مفيد بالنسبة للعلاقات العامة في تقديم تحالف قوي بين روسيا وإيران، فإنهم متحدين في سعيهم لتحقيق هذا الهدف المشترك. لكن الأهم من ذلك، يبدو أن موسكو لا مانع عندها بأن تشارك قوات حزب الله مع قواتها.

ومع ذلك، يجب على روسيا أخذ مخاوف إسرائيل الأمنية في الاعتبار، فإن أحد المصادر التي تحدثت إلى موسكو قالت إن روسيا كانت على علم بالتوترات التي ستحبط علاقتها مع إسرائيل إذا ما انتهى المطاف بالأسلحة الروسية في أيدي حزب الله، فسارعت روسيا إلى التأكيد لإسرائيل على أنها لم تقدم أسلحة لحزب الله، وكانت هناك شائعات بأن روسيا قد علّقت اتفاقها لتزويد إيران بصواريخ أرض جو من طراز اس-٣٠٠ عندما أصبح من الواضح أن طهران قدمت أسلحة روسية إلى حزب الله، على الرغم من أن ذلك أعقبه تقارير تفيد بأن روسيا بدأت مع ذلك بتسليم هذا النظام إلى إيران في أبريل ٢٠١٦.

وعلى الرغم من القتال على نفس الجانب مع حزب الله، فإن روسيا تسمح لإسرائيل بشن ضربات جوية بشكل دوري على حزب الله، وقد عملت روسيا وإسرائيل معا في مجال تنسيق تحركات الطائرات في السماء.

لذا في حين أن العلاقة بين روسيا وإسرائيل تدل على البراغماتية الدبلوماسية والعسكرية، إلا أنها تزيد من عدم ثقة إيران، خاصة حول مستقبل سوريا، حيث يبدو أن الدولتين تتصوران دورًا مختلفًا للمجموعة.

نظرة الجهات الغير تابعة للدول

حزب الله، الجماعة المسلحة التي ساعدت إيران على إقامتها في الثمانينيات والتي أصبحت الآن تعمل كقوة سياسية رئيسية في لبنان، تدخلت لأول مرة في سوريا في عام ٢٠١٢، وكان ذلك إلى جانب فيلق القدس التابع للحرس الثوري ووحدات النظام السوري النظامية. وبذلك، هدف حزب الله إلى تعزيز نظام الرئيس بشار الأسد ضد التمرد المكثف، ومنع فقدان خطوط الإمداد الإيرانية إلى سوريا، و مع مرور الوقت التقليل من التهديد على لبنان من المنظمات الجهادية في سوريا.

يجب وضع نهج حزب الله تجاه سوريا في سياق التوازن السياسي اللبناني المتغير، وإلى حد كبير لصالح الجماعة، تحسنت معدلات تفضيل حزب الله في لبنان بشكل متواضع من ٣٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الأحياء الشيعية في جنوب بيروت التي تم استطلاع رأيها في عام ٢٠١٤، قال ٩٥ في المائة من المستجيبين أنهم يؤيدون تدخل حزب الله في سوريا، بين الشيعة اللبنانيين الذين تم استطلاع آرائهم في عام ٢٠١٥، كان الرقم ٧٨.٧ في المائة.

في هذه الأثناء، فإن معارضي حزب الله السياسيين - تحت عنوان تحالف ١٤ آذار المدعوم من السعودية - في حالة فوضى، وخاصة بعد إلغاء المملكة العربية السعودية لمنحة قيمتها ٣ مليارات دولار في فبراير ٢٠١٦، افتقروا إلى قادة أقوياء ودعم مالي ودبلوماسي أجنبي.

يحكم لبنان رئيس وزراء محايد يرأس حكومة وحدة وطنية بين تحالف ١٤ آذار وخصومهم في حزب الله، تحالف ٨ آذار.

وكثيراً ما تعاني الحكومة من الجمود والترتيب يحجب النفوذ غير المتناسب لحزب الله، الذي اعتبر منذ فترة طويلة أكثر قوة من القوات المسلحة اللبنانية غير الحزبية، منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية في مارس ٢٠١١، سعى حزب الله إلى تعزيز سيطرته على الأجهزة الأمنية اللبنانية. كان هذا واضحاً بشكل خاص فيما يتعلق بقوات الأمن الدولية، التي كانت تعتبر معقل ١٤ مارس حتى أُجبر مديرها على ترك عمله في عام ٢٠١٣.

على الرغم من هذا التقدم الذي أحرزه حزب الله في الساحة السياسية اللبنانية، فإن حجم انتشاره في سوريا، ضد رفاقه العرب، قد تسبب في استياء بين صفوف الجماعة وملفه، لأسباب ليس أقلها الفجوة بين خطابه في حماية المقدسات الشيعية السورية وواقع قتاله للثوار إلى أبعد من تلك المواقع المقدسة، وقد أدى عدم قدرة حزب الله على عدم تقديم نفس الدرجة من الرفاهية السخية لمقاتليه في سوريا مقارنة بالتي قدمه لهؤلاء الذين حاربوا إسرائيل في عام ٢٠٠٦ إلى زيادة الغضب بين أعضائه.

لاحظ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن بعض المقاتلين رفضوا العودة إلى سوريا. وهناك أيضاً أدلة واسعة منتشرة على فقدان حزب الله لمكانته الإقليمية، ومن الواضح أن مكانة المجموعة الإقليمية،

التي تعززت في عام ٢٠٠٦ بسبب نجاحها النسبي ضد إسرائيل في ساحة المعركة، قد تضررت بشدة.

ومع ذلك، هناك مؤشرات قليلة على تعثر حزب الله في حشد العدد المطلوب من المقاتلين داخل لبنان، وهناك بعض الأدلة على أن الحزب نجح في تجنيد السنة؛ وذلك لأنهم أفضل لإجراء العمليات الاستطلاعية في الأجزاء المحررة من سوريا.

علاوة على ذلك، فإن النشاط الجهادي المكثف داخل لبنان - لا سيما سلسلة التفجيرات في بيروت - قد أيد دعم ادعاء حزب الله بأن وجوده في سوريا يمثل دفاعًا شرعيًا وضروريًا عن لبنان، بما في ذلك من خلال اعتراض خطوط التموين الجهادية وقطعها إلى سوريا.

وفي عام ٢٠١٤، قدر أن المجموعة لديها عدة آلاف من المقاتلين في سوريا، تشكل حوالي ٨ في المائة من إجمالي قوتها البشرية (٤٠٠٠ مقاتل من أصل ٥٠،٠٠٠) أو نسبة أكبر بكثير من أفراد الخدمة الفعلية. وتشير المصادر العامة إلى أن ٨٦٥ من مقاتلي حزب الله قتلوا على الأقل في سوريا بين سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ وفبراير / شباط ٢٠١٦، بينما تشير تقديرات المخابرات الإسرائيلية إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى أكثر من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠ قتيل و ٥٠٠٠ جريح.

بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، اتخذ تدخل حزب الله في سوريا أربعة أشكال رئيسية: تدريب القوات السورية النظامية وقوات الميليشيات السورية والأجنبية غير النظامية؛ أدوار استشارية قتالية؛ المشاركة القتالية و جهد منفصل أكثر تركيزًا لبناء القدرة على ضرب إسرائيل من جنوب سوريا.

في حين ركزت عمليات حزب الله في بادئ الأمر على المناطق القريبة من الحدود اللبنانية أو خطوط الإمداد إلى لبنان، مثل منطقة القصير بين أبريل ويونيو ٢٠١٣ وفي القلمون في الفترة ما بين مايو ويونيو ٢٠١٤، اتسعت بصمتهم بحيث لعبوا دوراً مهماً في المعارك في شمال سوريا في ٢٠١٥-١٦، بما في ذلك الهجمات المدعومة من روسيا حول حلب في أوائل عام ٢٠١٦. وفي الآونة الأخيرة، نشط حزب الله أيضًا على الجبهة الجنوبية اللبنانية، محاربًا للجماعات السائدة والجماعات المعارضة المتطرفة إلى جانب القوات السورية النظامية. فحقق انتصارات كبيرة مع الاستيلاء على الشيخ مسكين في يناير ٢٠١٦.

إن حزب الله أكثر قدرة من القوات المسلحة السورية وربما القوة البرية الأكثر فعالية في سوريا نظراً إلى عددها، على الرغم من أنه يجب ملاحظة أن مشاركتها لم تكن كافية لمنع خسائر النظام المطردة في ٢٠١٥ حتى الشفاعة الروسية. فمن المرجح أن حزب الله قد قام بتحسين قدراته العسكرية من خلال مشاركته لمدة ثلاث سنوات في سوريا، وخاصة من خلال التعاون مع روسيا في الهجمات واسعة النطاق التي تنطوي على تنسيق جوي-أرض، وذكاء متقدم للإشارات والحرب الإلكترونية، وتشغيل أي منصات أسلحة الروسية التي قد تكون في حوزته.

لقد عمل حزب الله مع روسيا قبل ذلك، فورد أنه تلقى معلومات استخباراتية من موقع تنصت سوري روسي في سوريا وأسلحة مضادة للدبابات الروسية عبر سوريا خلال حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل.

ويبدو أيضاً أن حزب الله قد اندمج بشكل جيد في العمليات التي تقودها روسيا، حتى أنه شارك في استعادة الطيار الروسي الذي أُسقط من قبل تركيا في نوفمبر ٢٠١٥.

حزب الله وإيران والأزمة السورية

إن دور إيران في إنشاء وتسليح وتمويل واستخدام القتال إلى جانب حزب الله موثقاً جيدًا، ولا ينبغي فهم نهج حزب الله في الصراع السوري على أنه مستقل من ايران.

وأعرب كل من محاورين ومناهضين لحزب الله ممن أجريت مقابلات معهم في لبنان عن رأيهم أن على حزب الله أن يفهم أنه تبعٌ لحكومة طهران من وجهة نظر المعارضة الإيرانية، وهذه وجهة نظر تتوافق مع المطبوعات المنشورة، علاوة على ذلك يتم تعريف مصالح إيران الخاصة في سوريا بشكل كبير من حيث الحفاظ على خطوط الإمداد لحزب الله، وضمانا لبقائها. وبالنظر إلى هذا التكافل، فإنه من المرجح أن نهج إيران وحزب الله بالنسبة للانتقال السياسي السوري وللقضايا المماثلة هي متقاربة.

إن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، زار طهران في عام ٢٠١٣ لمناقشة الوضع السوري مع المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي، وقد أدلى بتصريحات علنية عديدة حول سوريا خلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك، كلها تفق مع السياسة الإيرانية.

وهذا يشير إلى أن غياب حزب الله عن محادثات السلام في فيينا من غير المرجح أنها ستشكل عقبة لتسوية أوسع، في الواقع إيران - التي هي عضو في مجموعة دعم سوريا الدولي - تمثل حزب الله، ومن المحتمل أن حزب الله سيلتزم بالشروط التي توافق عليها إيران.

إن تأثير إيران على حزب الله، الذي يرقى إلى مستوى السيطرة، كانت واضحة في الهدنتين المحليتين التي أبرمتا بوساطة من إيران وتركيا في أغسطس ٢٠١٥، والتي بموجبها تم السماح للثوار بالانسحاب من الزبداني المحاصرة مقابل رفع الحصار عن اثنين من القرى الشيعية في ادلب.

قد ينظر إلى الأحداث السياسية داخل إيران على أنها تشير إلى تغيير في العلاقة بين طهران وحزب الله.

وتشير التقارير الصحفية الأخيرة، على سبيل المثال، إلى أن إيران قد أجلت تقديم ١٠٪ - ١٠٠ مليون دولار - من تمويلها السنوي لحزب الله على أساس أن الرئيس حسن روحاني قد شجع على تخصيصه لمشاريع محلية داخل إيران. إذا كانت مثل هذه التقارير دقيقة، فإن الهزيمة الواسعة النطاق للمتشددين الإيرانيين (الدائرة الإيرانية الأكثر ملاءمة لحزب الله) في الانتخابات للبرلمان وجمعية الخبراء في فبراير ٢٠١٦ من المرجح أن تعمق تفويض روحاني من أجل التعاون البراجماتي مع الغرب.

وقد يكون لها تأثير سلبي على المدى الطويل على العلاقة بين إيران وحزب الله.

ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة على القلق من قبل حزب الله، ويبدو أن القلق الأكبر الذي تشعر به إيران هو: الخطر الذي ستسمح به روسيا - وفي نظر البعض - تسهيل الضربات الجوية الإسرائيلية على الأسلحة التي تسيطر عليها أو ترتبط بحزب الله.

علاوة على ذلك، ذكر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن حزب الله كان يحاول تعميق روابطه بالاقتصاد اللبناني، وينشئ واقيا لتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية - من المرجح أن يكون له أهمية خاصة حيث أن الولايات المتحدة تكثف الضغط القانوني والدبلوماسي الدولي للحد من أنشطة المجموعة المالية.

فكان خطاب نصرالله الذي ألقاه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، بعد يوم واحد من اغتيال إسرائيل لزعيم لحزب الله مرتبط بالأنشطة في سوريا، تعامل إلى حد كبير مع مسألة العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة، مما يدل على الأهمية التي توليها المجموعة لهذه الضغوط المالية.

في يونيو / حزيران ٢٠١٦، تعرض بنك بلوم في بيروت لهجوم بالقنابل، والذي تم تفسيره على نطاق واسع في سياق التوتر بين حزب الله والقطاع المالي اللبناني على أنه تحذير للسلطات اللبنانية.

للتدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا في أواخر عام ٢٠١٥ انعكاسات أوسع على دور إيران في سوريا. فلقد عزز نفوذ موسكو على دمشق على حساب طهران، وهكذا جعلت إيران والقوات المدعومة من إيران - حزب الله وغيره من الميليشيات الشيعية التي تم تشكيلها في سوريا - أكثر اعتماداً على الأولويات الروسية، مثل أين يمكن تخصيص القوة الجوية للهجمات أو بالنسبة لكيفية الضغط على النظام بخصوص عملية فيينا والدبلوماسية المرتبطة بها، وتستمرهذه الديناميكية على الرغم من تراجع روسيا في عام ٢٠١٦. وتستفيد روسيا من قوات حزب الله البرية، ولكن ليس لديها مصلحة تذكر في الموقف العام لحزب الله في لبنان أو سوريا، وبالتالي، لديها أولويات مختلفة لعملية الانتقال السياسي. أحد الأمثلة على ذلك هو نهج روسيا تجاه الميليشيات المسلحة المؤيدة للنظام الإيراني في سوريا: فقد ضغطت موسكو على نظام الأسد لتعزيز الجماعات المسلحة المتباينة الخاضعة لسيطرة الدولة السورية، الأمر الذي كان سيخفف من نفوذ إيران في ساحة المعركة ويقلل من نفوذها بعد الحرب.

كانت جهود روسيا غير ناجحة إلى حد كبير، كما أسلفنا في الفصل الثالث، "وجهة النظر من موسكو" فإن روسيا قد عززت قبضتها على القوات السورية النظامية. على النقيض من ذلك، من المرجح أن تركز إيران على ضمان أن تكون الآثار المحلية لتسوية أوسع مواتية لحزب الله (وبالتالي مواتية لإيران)، والتي قد تشمل التفاوض على اتفاقيات محلية مثل تلك التي حصلت في الزبداني، والتي تفضي إلى تأمين خطوط الامداد الإيرانية.

أهداف حزب الله في سوريا

كان هناك إجماع بين المتحاورين اللبنانيين على أن تدّخل حزب الله في الجبهة الجنوبية اللبنانية يجب أن يُفهم على أنه جزء من جهد أوسع – على أنه جهد يسبق الحرب السورية - لتأسيس وجود يكون أكثر دواماً في مرتفعات الجولان (التي احتلت إسرائيل أجزاء منها في عام ١٩٦٧ وضمتها في عام ١٩٨١)، وبذلك، تمددت جبهة حزب الله مع إسرائيل عبر الحدود، "من الناقورة إلى الجولان"، كما قال أحد المحللين.

تتضمن هذه الجهود تعميق الروابط مع الطوائف الدرزية في المناطق التي يسيطر عليها النظام في جنوب سوريا. تم إلقاء الضوء على دعم إيران المفترض لهذه الحملة في يناير / كانون الثاني ٢٠١٥، عندما قُتل جنرال إيراني إلى جانب أحد كبار ناشطي حزب الله في غارة جوية إسرائيلية بالقرب من القنيطرة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، قتلت إسرائيل ناشط بارز آخر في حزب الله، سمير القنطار، وهو لبناني درزي، كان قد اضطلع بمسؤولية هذا الجهد.

لطموحات حزب الله في جنوب سوريا تداعيان.

أولاً، إنها تمثل محاولة لتغيير الوضع الراهن، حيث يتم ردع كل من إسرائيل وحزب الله بشكل متبادل بسبب الضرر الذي يمكن أن يلحقه الآخر في حرب أخرى.

وقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون أن الجولان "خط أحمر" ودعموا ذلك بالاغتيالات المذكورة آنفا.

لقد رحبت إسرائيل إلى حد كبير بدور روسيا في سوريا وذلك لأنه سيعيق إيران وحزب الله (كما ورد في الفصل الثالث، النظرة من موسكو).

ومع ذلك، إذا ما دعمت القوة الجوية الروسية هجومًا أوسع من قبل النظام السوري وإيران وحزب الله في الجنوب، باتجاه مرتفعات الجولان، فقد يتمتع حزب الله بحماية أكبر من الضربات الجوية الإسرائيلية، حيث أن القوات الجوية الإسرائيلية ستكون أكثر حذراً من العمل بالقرب من نظيرتها الروسية وإجراء الضربات بالقرب من المستشارين الروس والمراقبين الجويين الموجودين على الأرض.

وحتى الآن، كان الدعم الروسي للهجمات الجنوبية متواضعاً نسبياً، ومع ذلك فإن تسهيله للنجاح في الشمال قد يساعد النظام في توسيع سيطرته في الجنوب، الأمر الذي سيخلق بدوره فرصًا جديدة لحزب الله ويثير استجابات إسرائيلية مستمرة.

ثانياً، من المحتمل أن يكون لوجود حزب الله على المدى الطويل في جنوب سوريا تأثير على العملية السياسية الأوسع، فلقد عزّزت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وتركيا معارضتهم طويلة الأمد لحزب الله في السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن يأخذ الجميع قضية معينة في أي تسوية تسمح لحزب الله بالحفاظ ليس فقط على خطوط الإمداد من خلال مرحلة ما بعد انتقال النظام السوري، ولكن بشكل أكثر وضوحاً، وجود فعلي في أي دولة عربية.

كما أن الأردن، الذي يرى بعض مسؤوليه القوات السورية النظامية في جنوب سوريا أنها أفضل من فصائل الثورة "المتطرفة"، ومع ذلك ستشعر بالقلق على نحو مماثل.

فإن الأردن قد انزعجت من استيلاء القوات السورية والإيرانية وحزب الله على الشيخ مسكين بالقرب من الحدود في يناير ٢٠١٦.

وكان معظم الجماعات المعارضة الممثلة في المحادثات بين النظام السوري والمعارضة تشعر بالقلق أيضا من وجود حزب الله.

من الناحية العملية، من المرجح أنه لن يثبت أي حكم رسمي يستبعد حزب الله من جنوب سوريا وأنه غير قابل للتنفيذ، فلن يجد حزب الله صعوبة كبيرة في الاندماج مع النظام (أو الحكومة الجديدة) أوالقوات الإيرانية في سوريا، ومن المرجح أنه سيعمل سراً وبالتنسيق مع الحلفاء السوريين المحليين بدلاً من أن تكون العلاقة حماية علنية للحكومة مع بنية تحتية واسعة.

وفي حين يزعم المسؤولون الإيرانيون أن حزب الله سيعود إلى لبنان بعد ما يتم التعامل مع التهديد المتصور في سوريا المجاورة (وبعبارة أخرى، عندما يتم هزيمة الثوار السوريين أو القضاء عليهم)، يجب أن يُنظر إلى ذلك بشك ،من بين العديد من الأهداف المتقاربة لإيران وحزب الله - بما في ذلك حماية خطوط الإمداد والمزارات الشيعية والسكان الشيعة، وبقاء نظام الأسد، والتضامن مع القوات الموالية لها - وفي مقدمتها القدرة على إلحاق الأذى بإسرائيل، وتوسيع الجبهة مع إسرائيل عبر سوريا.

وهذه الأهداف تساعد على تعزيز الهدف الرئيسي بطرق مهمة، لذلك من غير المحتمل أن توافق إيران على مطالب طرد حزب الله، بمجرد انتهاء الحرب الأهلية.

انهماك المجموعات المعارضة في سوريا

هناك ما يقارب ١٥٠٠ مجموعة ثورية مختلفة في سوريا، يستكشف هذا الفصل وجهات النظر للفصائل الرئيسية - الجيش السوري الحر، جبهة النصرة وأحرار الشام على وجه الخصوص - فيما يتعلق بسياسة إيران الخارجية في سوريا.

على الرغم من محادثات السلام الجارية، حتى الآن لا يوجد تحالف متماسك من مختلف المجموعات السياسية والعسكرية المعارضة لنظام الرئيس بشار الأسد. في ديسمبر ٢٠١٥، دعت المملكة العربية السعودية مجموعات مختلفة إلى الرياض في محاولة لتحقيق تحالف يمكنه التفاوض في محادثات السلام.

فإن لجنة المفاوضات العليا، كانت بقيادة رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب، والتي تمثل الآن الجماعات المعارضة الرئيسية، تشمل معظم أجزاء الجيش السوري الحر، ولكن أيضا مجموعات أخرى قوية مثل المجموعة السلفية، مثل جيش الإسلام، المتمركزة في الغوطة الشرقية، خارج دمشق.

وقد أسس الجيش السوري الحر منذ عام ٢٠١١ وتضم عدة مئات من المجموعات، معظمها علمانية وتعمل سوية مع بعضها البعض.

يدير "المجلس العسكري الأعلى" الجماعات العسكرية التابعة للجيش الحر في محاولة لضمان اتساق ساحة المعركة والاتصالات عبر المقاطعات، ومع ذلك لا توجد قيادة سياسية موحدة واحدة، وتتشكل تحالفها وعقائدها بقوة بحسب الديناميات المحلية، مما يجعله من الصعب تقييم مدى تمثيلية وجهات نظر أو ادعاءات أي مجموعة واحدة، فتلقت مجموعات الجيش السوري الحر الدعم اللوجستي والعسكري من عدد من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، وكذلك المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والأردن.

وقد عرف الجيش السوري الحر بالتنسيق مع الجماعات الإسلامية، وحتى مع النصرة، لمحاربة النظام أو قوات داعش.

وقد تضاءلت قوتها منذ أواخر عام ٢٠١٣ مع ظهور جماعات إسلامية وجهادية قوية، مثل الجبهة الإسلامية وتنظيم القاعدة وداعش.

لقد هجر العديد من أعضائها وانضموا إلى الجماعات الإسلامية، التي يُنظر إليها على أنها أكثر نفوذاً وقوة وأفضل تسليحا وأقل فسادًا..

وفي عام ٢٠١٣، تألفت الجبهة الإسلامية من مجموعات إسلامية سنية مختلفة، أكبرها أحرار الشام وجيش الإسلام فعلى الرغم من ادعاءات هذا التحالف بالقتال من أجل كل الشعب السوري ضد الطغيان، فهو يعارض العلويين والشيعة على أساس طائفي.

فضعفت المجموعة وتشتت بعد قتال داعش، ونظام الأسد، وأحيانا فصائل الجيش السوري الحر في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤. إن واحدة من الفصائل الرئيسية للتحالف، المعروفة باسم صقور الشام، اختفت تماماً بعد انشقاق إحدى مجموعاتها الرئيسية إلى داعش، وانضم أعضاء آخرون إلى مجموعات أخرى أو قُتلوا في القتال.

في أواخر عام ٢٠١٣، أدى الاستقطاب داخل الثوار وصعود النصرة وداعش إلى دفع العديد من تلك الجماعات الإسلامية إلى التأكيد على الخطابة الدينية أو الطائفية.

فوجه زهران علوش، زعيم جيش الإسلام السابق، نداءات للتخلص من جميع الشيعة والعلويين، وقد قامت الجماعة، التي تتلقى تمويلاً من السعودية وقطر، بسجن مدنيين علويين لردع الهجمات الجوية التي يشنها النظام وأنصاره عليهم.

تهدف الجماعات الإسلامية عمومًا إلى الإطاحة بنظام الأسد من أجل تأسيس "دولة دينية، [باعتباره المصدر الرئيسي للتشريع فقط".

ومع ذلك بعد مؤتمر الرياض في ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت جميع المجموعات التزامًا بـ "آلية ديمقراطية من خلال نظام تعددي يمثل جميع شرائح الشعب السوري، رجالًا ونساءً، دون تمييز أو استبعاد على أساس ديني أو طائفي أو عرقي".

ففي أبريل ٢٠١٦، دعت روسيا الأمم المتحدة لإضافة أحرار الشام وجيش الإسلام إلى قائمة سوداء تضم بالفعل النصرة وداعش بسبب ارتباطها بهم. فقد تدفع مثل هذه الخطوة الجماعات إلى الاقتراب من النصرة، التي يبدو أنها تتمتع بعلاقات جيدة مع معظم الجماعات الإسلامية، معززة بالقضية المشتركة ضد الأسد وفعالية الجماعة ضد القوات الحكومية.

وفي الواقع، في يناير / كانون الثاني ٢٠١٦، دخلت أحرار الشام في مناقشات حول الاندماج مع النصرة، لكن لم يتم الأمر بسبب عدم قيام النصرة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة. منذ عام ٢٠١٣، قامت جماعات إسلامية - مدفوعة في الغالب من الداعمين الإقليميين لها - بمحاولات متكررة لإبعاد النصرة عن تنظيم القاعدة.

وبالنظر إلى مدى تورط إيران في سوريا، يبدو أن جميع الجماعات متورطة في قتال القوات الإيرانية بشكل ما، سواء أكان فيلق القدس أو الميليشيات المدعومة من إيران.

كما قاد حزب الله المدعوم من إيران والميليشيات العراقية الكثير من القتال في شمال وجنوب سوريا. يُظهر فيديو تم نشره مؤخراً من قبل النصرة أن القوات الخاصة الإيرانية تتقهقر من منطقة العيس جنوب حلب، مع اشتداد القتال في حلب في فبراير / شباط ويوليو / تموز، اشتبكت قوات ثورية مختلفة مع القوات الموالية للحكومة، والتي شملت عناصر إيرانية وعراقية وميليشيات أجنبية.

كيف ترى الجماعات المعارضة سياسة إيران في سوريا

على الرغم من الصعوبة التي واجهتها مجموعات المعارضة في التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا المتعلقة بالحرب الأهلية السورية، لا توجد سوى اختلافات قليلة في وجهات النظر حول الوجود الإيراني في سوريا.

ففي حين أن فصائل الجيش السوري الحر التي تشمل المنشقين العسكريين من الجيش السوري تميل إلى قبول المزيد من الارتباط الطويل الأمد مع إيران، إلا أن معظم الجماعات المعارضة ترى أن إيران عدو استراتيجي وطائفي، وبينما لا يمكن استبعاد احتمال أن تتعامل أي مجموعة مع إيران في نهاية المطاف، فإن تورط إيران في عملية السلام ترفضه حالياً جميع قوى المعارضة.

تعرضت إيران إلى اثنين من التهديدات الرئيسية للجماعات المعارضة.

أولاً، دعمها العسكري المباشر لنظام الأسد، الذي يهدف إلى الحفاظ على رئاسته، وهذا يتصدى بشكل مباشر مع أهداف الجماعات المعارضة، التي تسعى جميعها إلى استبدال النظام بطريقة ما، إن تورط إيران في نجاحات ساحة المعركة لا يؤدي فقط إلى إضعاف جماعات المعارضة، بل يمنح الأسد موقفاً أقوى يمكن من خلاله التفاوض في محادثات السلام.

ثانياً، تعتبر جماعات المعارضة مشاركة إيران في سوريا جزءاً من دعمها للشيعة عبر المنطقة ومحاولة لنشر نفوذ الشيعة، فعلى سبيل المثال دفعت أحرار الشام الخطاب الطائفي بأن تورط إيران في سوريا هو جزء من "منجل شيعي" إقليمي، فطالبت المجموعة "التطهير الكامل للاحتلال الروسي الإيراني للأراضي السورية، والميليشيات الطائفية التي تدعمه"، ومع ٤٠ جماعة إسلامية أخرى، دعت إلى التعاون لمواجهة "التحالف الروسي-الإيراني الذي يحتل سوريا".

تبدو أن الجماعات المعارضة متحدة إلى حد كبير في رؤية إيران على أنها التهديد الرئيسي الثاني على الأرض بعد الأسد، لا سيما منذ عام ٢٠١٣، عندما قادت إيران حملة القمع الدموية التي قام بها النظام مع بدء ضعف الجيش السوري.

واقترح مسؤولون في الجيش السوري الحر، خاصة خلال الأشهر الستة الماضية، أن الجماعات المعارضة تنظر إلى أن انخراطهم العسكري الأساسي في القتال هو مع القوات الإيرانية، فقد يكون السبب في ذلك هو أن الجماعات المعارضة تنظر إلى الميليشيات الإيرانية وحزب الله على أنهم يسيطرون بحكم الواقع على الجيش السوري، في تناقض مع الكيفية التي ينظر بها الفاعلون الآخرون المتورطون في النزاع إلى إيران.

إن جماعات المعارضة عادةً ما تنظر إلى روسيا، مع إيران، كداعم للنظام، حتى تدخّل الجيش الروسي في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، اعتبرت المعارضة أن دور موسكو كان سياسياً بشكل أساسي في استخدام حق النقض لأي قرارات مجلس الأمن الدولي التي نددت الحكومة السورية أو أدانتها.

وكانت بعض شخصيات المعارضة، بما في ذلك الرئيس السابق للائتلاف الوطني للقوى المعارضة والمعارضة السورية، معاذ الخطيب، يأمل في أن تلعب موسكو دوراً بناءً أكثر من طهران في حل النزاع، وقد أشار قادة الجيش السوري الحر أيضا إلى أن روسيا وإيران، على الرغم من دعمهما لنظام الأسد، يمكن أن يساعدان في تحقيق التوازن بين النفوذ الغربي في سوريا في المستقبل.

فتصاعدت التوترات بين الجماعات المعارضة وروسيا عندما أعلنت موسكو تدخلها العام الماضي، فرفض الجيش السوري الحر عروض روسيا للمفاوضات في أكتوبر ٢٠١٥ بسبب شراكتها مع الأسد، وأشار إلى أنها "قوة احتلال" في يناير / كانون الثاني ٢٠١٦. رفض منسق لجنة المفاوضات العليا "حجاب" مقترحات لمحادثات السلام بأنها "خطة روسية وإيرانية ستكون كارثة للمنطقة". ومع ذلك، شاركت بعض الجماعات في المفاوضات مع روسيا، مما يبرز تصورات الجماعات المختلفة لموسكو.

قال العديد من قادة الجماعات المعارضة إن وقف إطلاق النار مع النظام لم ينجح إلا عندما توسطت ودعمت من قبل دول ثالثة، مثل إيران أو روسيا، أو عندما أجبر الأسد مؤقتاً على قبولهم بسبب القيود العسكرية أو بسبب قدرة الثوار على الإضرار بالمصالح الأساسية للنظام، من بين أسباب أخرى خاصة بكل مدينة. وفقا للمعارضة تعتبر إيران وروسيا وسيطين محوريين لصفقات فعّالة، حيث أن النظام يتوقع عادة الاستسلام أو لا يلتزم بشروط الصفقات التي تمت بدونها، فعلى سبيل المثال، رفض

"جيش الإسلام" حوالي ثلاثين اقتراحاً بوقف إطلاق النار من قبل دمشق، لكنه قبل الاقتراح الأول الذي قدمته روسيا في ديسمبر.

كان هذا بسبب التصور بأن روسيا أكثر مصداقية من النظام فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقات. وتم الاتفاق على وقف إطلاق نار آخر بين الجيش السوري الحر والروس في نفس الوقت تقريباً، كما حصل في قدسيا على مشارف دمشق، بينما أعربت جماعات المعارضة عن اهتمامها بهدنة مماثلة تحت رعاية روسيا.

وقد يُنظر إلى إيران على أنها أكثر مصداقية من الحكومة في دمشق. وقد توسطت طهران في عدة صفقات مع قوى معارضة مختلفة، لا سيما في حمص في مايو / أيار ٢٠١٤.

وفي حين ينظر المعارضون إلى إيران على أنها الداعم الرئيسي للنظام، فإنهم في كثير من الأحيان مستعدون للتعامل معها، سواء من خلال وقف إطلاق النار أو الاجتماعات السرية. وتقول مصادر المعارضة إن الاجتماعات مع المسؤولين الإيرانيين، بما في ذلك مع الجماعات الإسلامية، جرت في بيروت وطهران.

كما أبرمت إيران اتفاقيات رئيسية مع القوى الإسلامية نيابة عن نظام الأسد، لا سيما هدنة أكتوبر ٢٠١٥ في جنوب وشمال سوريا بين النظام وحزب الله من جهة و"جيش الفتح" (تحالف من القوى الإسلامية والجهادية، بما في ذلك "النصرة" و "أحرار الشام") من جهة أخرى.

وتضمنت الصفقة، التي شملت ١٤ مدينة، بما في ذلك مناطق الزبداني والفوعة وكفريا، "مبادلة السكان" التي نقلت المدنيين وكذلك المقاتلين إلى الأراضي التي تديرها طوائفهم مقابل وقف محلي لإطلاق النار. وقد أدان ذلك جيش الفتح في البداية، ولكن بحلول ديسمبر ٢٠١٥، كانت هناك نقل لعدة مئات من الأشخاص، مثل هذا القرار - وهو انعكاس واضح في وجهات النظر من قبل جيش الفتح - قد ينبع من تلاشي الآمال في التوصل إلى حل عسكري للصراع، وتحرك نحو إعادة رسم خريطة سوريا على أسس طائفية.

الصفقات التي أجرتها إيران مع مجموعات مختلفة تثبت وجود تفاعل براغماتي، من الناحية السياسية التي أشارت فصائل المعارضة المختلفة - ربما بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وأحرار الشام والجيش السوري الحر - بشكل علني أو خاص إلى أنه عندما يستقر الوضع في سوريا، فإن الشراكة مع روسيا وإيران ممكنة.

حتى النصرة، بحسب أحد كبار أعضاء المجموعة، لا ينوي الدخول في مواجهة مفتوحة مع طهران، وهو موقف يعكس استراتيجية القاعدة الطويلة الأمد المتمثلة في الامتناع عن العمليات ضد إيران.

النظرة الكردية لدور طهران في الصراع السوري

خارج التوافق العام للمعارضين تقف الأحزاب السياسية الكردية السورية، ومعظم مقراتها في شمال وشمال شرق سوريا في منطقة معروفة باسم روج افا، في إطار الإدارة العامة للحركة من أجل مجتمع ديمقراطي. فسعى أكبر حزب سياسي كردي، حزب الاتحاد الديمقراطي، للترويج لمنطقة حكم ذاتي فيدرالية في روج آفا، فهنا تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة بوضوح عن مجموعات المعارضة الأخرى في أماكن أخرى من سوريا، بهدف الحفاظ على نظام غير مريح لاتفاقات عدم الاعتداء مع جماعات المعارضة وعناصر النظام، فإن سياسة حزب الاتحاد الديمقراطي واقعية وعملية. ويُنظر إلى عناصر النظام ومليشيات المناصرين المدعومين من إيران بعدم ثقة شديدة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي.

ومع ذلك فإن "السلام البارد" يحكم بشكل عام تفاعلاتهم، فيمكن أن ينفجر الصراع ولو بشكل متكرر، في المناطق التي يقف فيها نظام حزب الاتحاد الديمقراطي، جنباً إلى جنب مع نظام قوات الأسد، كما هو الحال في مدينتي القامشلي والحسكة.

بعد هذه المواجهات، سارع حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الإشارة إلى قوات الدفاع الوطني، المدعومة من إيران، على أنها سبب المشكلة، رغم أن الأدلة على التدخل الإيراني المباشر في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد قليلة، إلا أن جميع التجمعات السياسية الكردية في روج آفا معادية لفكرة أي نفوذ إيراني في الشؤون الكردية.

في الوقت الذي يعمل الأكراد فيه من أجل الحكم الذاتي في دولة سوريا الفاشلة، فإن أكراد سوريا لم ينسوا أن الأكراد في إيران ما زالوا يجدون الصعوبات في دولة تحرمهم من حقوقهم السياسية.

إن تصورات الأكراد متلونة بالنسبة لدور إيران في سوريا، ويوضح جزئياً السبب وراء إجماع الأحزاب الكردية في سوريا على رغبتهم في تشكيل كانتونات تتمتع بالحكم الذاتي لحماية نفسها من تدخل إيران، من بين جهات خارجية أخرى يدخلها النظام السوري.

ومع ذلك فإن نقاط الاتصال بين قوات وحدات حماية الشعب والميليشيات المدعومة من النظام السوري وإيران قليلة نسبياً، إلا أنه لا يمكن القول بأنها صديقة في طبيعتها.

ففي نهاية المطاف، تسعى غالبية الأحزاب الكردية في سوريا إلى الحكم الذاتي في سوريا، حتى لو كانت تتبع مسارات مختلفة، إذا ما امتثلت إيران لهذا الهدف المتمثل في الحكم الذاتي الكردي، فمن المرجح أن تكون العلاقات بين الجانبين محايدة وأن مصالح طهران لن يتم أخذها في الاعتبار في الاستراتيجيات الكردية. ومع ذلك فإن أي تحركات من جانب إيران لمواجهة التطلعات السياسية الكردية من المرجح أنها ستقاوم بشدة.

النظرة من الخليج

يمكن وصف الدور الذي تقوم به الدول العربية الست في مجلس التعاون الخليجي في حرب سوريا التي دامت خمس سنوات بأنها ذات تأثير، ولكنها ليست حاسمة، بل إنها معادية بشدة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه الإيرانيين، فسعت دول الخليج - ولا سيما قطر والآن المملكة العربية السعودية - إلى بناء ائتلاف معارضة بديل ذي مصداقية يحل محل النظام ويستهل به نظاماً جديداً، نظام حكومي يزيل أي بقايا من عائلة الأسد من السلطة ويدحر وجود إيران في البلاد.

امتد دعم المعارضة إلى محاولة مباشرة للتأثيرعلى المسار العسكري للحرب، وشاركت السعودية وقطر بعمق في توريد الأسلحة والدعم اللوجستي للجماعات المعارضة في سوريا.

فتم الكشف عن هذه السياسة من قبل المدون المفتوح المصدر براون موسى في يناير ٢٠١٣، عندما بدأت مجموعات المعارضين الإسلاميين الذين يعملون في درعا، المسلحين بأسلحة متطورة مضادة للدبابات من يوغسلافيا السابقة، في تجاوز مواقع النظام التي كانت تحت سيطرته لمدة طويلة.

وقد تم شراء الأسلحة بالمال السعودي ونقلها إلى المعارضين بمساعدة شبكات الاستخبارات الأردنية.

تاريخياً وفي بداية النزاع، كان هناك تقسيم فعلي للعمل حيث قامت تركيا وقطر بشحن شحنات الأسلحة إلى سوريا عبر الحدود الشمالية، في حين تولت المملكة العربية السعودية والأردن مسؤولية إمداد المعارضين في الجنوب، كان من المفترض أن يساهم إنشاء جيش الفتح - وهو تكتل من الجماعات الإسلامية، بما في ذلك جبهة النصرة التابعة لـ "القاعدة" - في أوائل عام ٢٠١٥، في تسهيل اتباع نهج أكثر تنسيقاً بين الرياض والدوحة وأنقرة، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت دائما تتعامل بحذر في هذه الشراكة.

وبالفعل، بقيت الرياض غير مرتاحة من أن تكون قريبة جداً من تلك الجماعات "المتشددة" المدعومة من قطر، مثل أحرار الشام، التي تعتبر صلتها بتنظيم القاعدة مصدر قلق كبير للحلفاء الغربيين في المملكة العربية السعودية، ومع ذلك فقد واصلت الرياض، مع إشراف الولايات المتحدة، بتمرير التمويل والأسلحة إلى مجموعات المعارضة السورية، في محاولة للحفاظ على القتال ضد النظام، ودفع قوات داعش وقوات حماية الشعب الكردي العاملة في منطقة ريف حلب.

كما أنفق السعوديون رأس مال دبلوماسي كبير ليصبح للمعارضة المتعثرة وغير الفعالة موقف أكثر تماسكاً، فربما كان تشكيل لجنة المفاوضات العليا في ديسمبر ٢٠١٥ هو الإنجاز الأكثر إثارة للإعجاب في المملكة العربية السعودية حتى الآن ومقاومة محاولات روسيا لإدراج عدد من الأفراد الذين وصفهم الدبلوماسيون السعوديون بـ "المفسدين" و "مثيري المشاكل".

مكّن المؤتمر لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجموعات ميليشيات مهمة مثل أحرار الشام (وإن كان ذلك بعد بعض التردد) وجيش الإسلام، للاتفاق على عدد من النقاط، مع ظهور رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب، المنشق منذ عام ٢٠١٢، الذي كان الممثل الأول للجنة

المفاوضات العالية، فاكتسبت المعارضة شخصية صلبة سمحت سمعتها وفعاليتها بتمثيل العديد من الفاعلين السياسيين والميليشيات في المفاوضات.

والنتيجة هي أن "معظم هذه المجموعات الآن تشعر أن المملكة العربية السعودية هي الممثل الوحيد لقضاياها في أي محادثات مع النظام".

وربما كانت قدرة الرياض على امتيازالوصول إلى المعارضة انعكاسًا لتراجع الدوحة عن صدارة سياسات المعارضة السورية، وعلى الرغم من أن "قطر لا تزال تحتفظ بأفضل الاتصالات إلى مجموعات المعارضة التي تعمل على الأرض"، في مسائل المفاوضات والسياسة المتعددة الأطراف، إلا أن الدوحة ونظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي يرجعون إلى الرياض بشكل كبير، وتقع على عاتق المملكة العربية السعودية في المقام الأول لتمثيل جميع الجماعات التي تقاتل الأسد، باستثناء الجماعات ذات الطبيعة الجهادية، مع قيام قطر بدور ثانوي متزايد.

ومع ذلك كان من الصعب على السعوديين الاستفادة من موقعهم كداعم خارجي رئيسي للجنة التفاوض العالي.

فمنذ أن بدأت موسكو تدخلها العسكري في سبتمبر ٢٠١٥، كافحت دول الخليج للعثور على ردٍ ذي معنى. إن عدم قدرتهم على توفير أنظمة متطورة للأسلحة الأرضية لمعارضي الأسد (باستثناء النظامين الروسيتين sa-7 و sa-18manpads الذين يملأان ساحات المعارك في سوريا ولكنهما غير كافيين للمهمة) تركت قوات المعارضة مع عدم وجود فرصة للقتال ضد الطائرات الروسية السريعة، وليس بأي وسيلة من خلالها لتحويل موجة المعركة.

في أعقاب قرار الدول الغربية عام ٢٠١٣ بعدم قصف سوريا رداً على استخدامهم للأسلحة الكيماوية في الغوطة، فعرف عرب الخليج أنهم لا يستطيعون الاعتماد على القوة العسكرية الغربية للعمل بمثابة المحور الرئيسي لسياسة تغيير النظام الأسدي.

وقد أدى هذا إلى إعادة الحساب من قبل السعودية والإمارات، – الدول الخليجية الوحيدة التي لديها القدرة على نشر كميات كبيرة من المعدات العسكرية في الخارج لفترات طويلة – وعلموا أنه يجب عليهم أن ينشطوا أكثر عسكرياً لحماية مصالحهم في المنطقة.

وقد أشار البلدان في الأشهر الأخيرة إلى أن قواتهما جاهزة للانتشار داخل سوريا إذا لزم الأمر.

فأنشأت المملكة العربية السعودية تحالفًا عسكريًا إسلاميًا يتألف من ٣٤ بلدًا لمكافحة الإرهاب، كما صرحت الرياض علناً بأنها فكرت في إرسال قوات برية إلى سوريا، بينما أكدت المصادر التي تمت مقابلتها في هذا الفصل أنها تمتلك القدرة التشغيلية للقيام بذلك. ومع ذلك، فإن التفاصيل حول كيفية عمل القوات البرية السعودية عندما تدخل إلى سوريا، ومع أي من شركائها ستعمل غائبة، ولم تقترح المملكة العربية السعودية ولا الإمارات أبداً أنها ستنشر قوات برية ضد أي قوة مسلحة ما عدا داعش، وبالتأكيد ليس ضد الأصول العسكرية الروسية.

ففي وقت كتابة هذا التقرير، قام السعوديون بنشر أربعة مقاتلات من طراز f-35 و٣٠ موظفا بريًا في قاعدة إنجرليك الجوية التركية بهدف واضح وهو استهداف داعش.

ليس هناك ما يشير إلى أن هذه الطائرات قد تم استخدامها حتى الآن في عمليات في سوريا، كما أن الشائعات بأن القوات السعودية الخاصة موجودة أيضًا في إنجرليك إلا أنه لم يثبت على أنها قد عملت في الشمال السوري حتى الآن.

ردة فعل دول الخليج على النشاط الإيراني

تنظر دول الخليج بشكل أساسي إلى الحرب في سوريا من خلال عدسة معارضة إقليمية أوسع للتدخل الإيراني في الشؤون العربية.

وينظر إلى التدخل الإقليمي الإيراني أنه كان سببا لازدياد الطائفية في المنطقة، مما أثار صعود الجماعات المتطرفة، مثل داعش، مع عدم مشاركة أي من دول الخليج الحدود مع سوريا، ومع عدم تأثر هذه الدول إلى حد كبير بالقضايا الجيوستراتيجية ذات الصلة بالصراع السوري مثل تدفق اللاجئين وتسلل المنظمات الإرهابية عبر الحدود، فإن المخاوف الأساسية في الخليج هي أن يعيدوا التأثير الإيراني من الأراضي العربية التقليدية في لبنان وسوريا والعراق، ومنع المتعاطفين مع داعش والعائدين من شن الهجمات.

فكان هذا الاعتبار الأخير هو مصدر قلق خاصة للمملكة العربية السعودية، وبالفعل فإن اهتمام الرياض بالذات، هي الطريقة التي تُمكّن إيران من خلالها للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل حزب الله، والحوثيين في اليمن أو الميليشيات الشيعية في العراق، من تقديم مصالح إيران الإقليمية.

فإن هذا التصور، ولا سيما في الرياض، هو أن التوسع الإقليمي الإيراني يحدث بدون رقيب من قبل الحلفاء التقليديون للغرب من دول الخليج، وفي الواقع تم تمكينه من خلال الانخراط الغربي مع إيران بسبب برنامجها النووي.

الاعتقاد في الرياض والمنامة وأبو ظبي هو أن الثمن المدفوع مقابل قبول إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو ٢٠١٥ مرتفع للغاية.

ونتيجة لذلك، تشعر الحكومة السعودية بواجبها في التدخل لمنع إيران من إلقاء ثقلها لأنها لا تعتقد أن الأمريكيين أو الأوروبيين على استعداد للقيام بذلك.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه دول الخليج إيران في المقام الأول تهديدًا جيوستراتيجيًا وموضوعًا للتنافس الإقليمي بين الدول، فلا شك في أن السياسة الطائفية تلعب دورًا في الصراع السوري، فلم تكن وجهة النظر بين دول الخليج اليوم، بأن بشار الأسد هو حليف قوي لإيران ومناصر للمصالح الشيعية الطائفية، على نطاق واسع في المراحل الأولى من النزاع.

لم يكن في أغسطس / آب ٢٠١١، عندما بلغ عدد القتلى ٢٠٠٠ شخص، فبدأت الآراء في الخليج تشتد بشكل كبير ضد النظام السوري، واستدعت دول مجلس التعاون الخليجي سفرائها من البلاد.

ومع ذلك، كانت العدسة الطائفية التي ينظر الخليج من خلالها إلى الحرب لا تزال غائبة إلى حد كبير حتى دخول حزب الله، ولا سيما من خلال معركة القصير في عام ٢٠١٢.

أثار تدخل الجماعة المدعومة من إيران غضباً في دول الخليج، وكان له تأثير كبير على الخطاب السياسي المستخدم في الصراع.

فبدأ رجال دين سنيّون بارزون في الخليج في استخدام لغة طائفية أكثر وضوحاً لوصف الحرب، حيث أطلق الشيخ يوسف القرضاوي على حزب الله "حزب الشيطان".

وقال أيضا "إن زعيم حزب الشيطان يأتي لمحاربة السنة ... كل مسلم مدرب على القتال وقادر على فعل ذلك [يجب] أن يحمل السلاح ضد الحزب في هذه الحرب"، وقد أيد هذا الموقف بشدة مفتي المملكة العربية السعودية وغيره من كبار رجال الدين السنة.

كما استجابت وسائل الإعلام العربية الخليجية البارزة، ومنعت نشر إصدار خطابات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أو نشرها.

في حرب متصاعدة البلاغة، بدأت وسائل الإعلام في الغرب، وخاصة في المنطقة، على تأطير الصراع بشكل طائفي ومعادٍ لإيران.

ففي وقت كتابة هذا التقرير، ليس هناك ما يشير إلى أن هذه الآراء في الخليج قد تغيرت.

في غياب قوة عسكرية غربية جادة لدعم رؤيتهم لسورية جديدة، فإن دول الخليج (ولو على مضض) انخرطت مع موسكو كلاعب بديل وموازنة محتملة ضد إيران.

إن العلاقة بين دول الخليج وروسيا معقدة؛ وذلك لإن دور روسيا كمصدِّر رئيسي للهيدروكربونات على المدى الطويل في سوريا محترم ومفهوم، ولا ينظر إلى مصالحها الاقتصادية والتجارية في الخليج بأي شكل من أشكال التهديد لها أو القلق، ومع ذلك، فإن الرياض وموسكو حاليًا في جانبين متعارضين من الصراع السوري، و- أمام الملأ على الأقل - أظهرت موسكو ميلاً لدفع المخاوف السعودية جانباً.

ومع ذلك، هناك بعض المصالح المشتركة بين روسيا والمملكة العربية السعودية التي قد تؤدي إلى تقلص النفوذ الإيراني في سوريا.

وكان يكره كل من الرياض وموسكو فكرة وجود ميليشيات مجهولة الهوية وغير خاضعة للمساءلة ذات انتماءات طائفية واضحة تتجسد في الصراع السوري، على الرغم من أن موسكو استخدمت الضربات الجوية لاستهداف مجموعات تابعة للوكالات الخليجية، إلا أنها غير مرتاحة أيضاً لوجود المليشيات الشيعية التي تعمل بحرية في جميع أنحاء البلاد.

علاوة على ذلك، لا تتعارض أي من دول الخليج مع موسكو حول الكيفية التي يجب أن تعمل بها الدولة السورية، أو ما تبقى منها، هناك ظهر اعتقاد راسخ في الرياض والدوحة بأن الحفاظ على الدولة السورية ومؤسساتها سيكون كافياً للحفاظ على الأمن في البلاد دون مساهمة حزب الله أو

الميليشيات الشيعية - وهو موقف لا يبعد كثيراً عن موقف موسكو.وكانت أبو ظبي أقرب إلى الموقف الروسي في هذا الصدد إذ أن كرهها للجهات الإسلامية المتشددة يعني أنها تشارك تفضيل موسكو لقيادة علمانية في سوريا، فعلى الرغم من أن أبو ظبي تفضل ألا يكون الأسد رئيسا للبلد، وفقا لأحد المصادر السعودية: "تلقينا تأكيدات من موسكو بالفعل بأن الأسد سيترك منصبه."

على نطاق واسع بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن قدرة موسكو على تحديد الفضاء العسكري والسياسي في سوريا يجعلها لاعباً أكثر قوة وتأثيراً من طهران. وهذا يخفف من تأثير طهران في البلاد، ويوفر الأساس الذي يمكن من خلاله للخليج وموسكو النظر في مصالحهما المشتركة على حساب إيران.

لقد أنفقت المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، جهداً سياسياً ودبلوماسياً كبيراً في العام الماضي في محاولة لبناء علاقة أفضل مع روسيا؛ لحافظ البلدين على مستوى عالٍ من الاتصالات طوال عام ٢٠١٥، حيث التقى نائب ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكتوبر ٢٠١٥ في سوتشي، والتي سيتابعها الملك بعقد اجتماع في عام ٢٠١٦، وقد اتفقوا أيضًا (من حيث المبدأ) لتجميد الإنتاج النفطي للمساعدة في منع حدوث مزيد من التراجع في أسعار النفط - وهو الاتفاق الذي حصل على القليل من الاهتمام من قبل طهران.

ومع ذلك، لا تملك الرياض والدوحة وأبو ظبي الوسائل لإجبار الروس أو إقناعهم بالتخلي عن دعمهم للأسد.

فإن أهم شيء للرياض هو أن تفهم على نحو أدق الظروف التي قد تقبل موسكو بموجبها أن تتخلى عن رئاسة الأسد. فيجب عليها بعد ذلك أن تفكر في مدى استعدادها لتقديم تنازلات من أجل خلق هذه الظروف، بدلاً من رفع مستوى مشاركة موسكو في سوريا من خلال الدعم المستمر للوكلاء المعارضين للنظام.

أهداف دول مجلس التعاون الخليجي في سوريا

إن القوتين العسكريتين الرئيسيتين في الخليج، الإمارات والمملكة العربية السعودية، في وضع أفضل بكثير للتدخل عسكرياً وسياسياً في سوريا ضد وكلاء إيران مقارنة بالعراق. ويعزز هذا الوضع إلى حد كبير رفض الحكومة العراقية بالسماح بعمليات عسكرية خليجية على أراضيها، والأمر الذي قد يساعد الجماعات المعارضة على الأرض، خاصة حول مدينة عزاز وفي ما يعرف باسم "جيب منبج" ومع ذلك، فإن هناك العديد من الجهات الخارجية الفاعلة في سوريا التي قوتها موازية أو أعظم من قوة السعودية فلذلك يصعب عليها أن تسيطر على الساحة السياسية أو أن تكون الشريك الرئيسي في التحالف العسكري، كما هو الحال بالنسبة لليمن.

وإن صانعي السياسات في الرياض وأبو ظبي يعترفون أنه يجب عليهم أن يكونوا مرنين عند التعامل مع الاعبين الآخرين في سوريا، وأبرزهم روسيا.

ومع ذلك، لم تحجم المملكة العربية السعودية عن توضيح خطوطها الحمراء: على الأسد أن يترك السلطة. فكان يجب أن تؤدي التسوية التفاوضية إلى قيام سوريا موحدة، ويجب أن تكون لجنة المفاوضات العليا للمعارضة ممثلة في الحكومة، وبذلك تمنع سوريا من العمل كوكيل لإيران أو العودة إلى هيكل يسمح لأسرة الأسد بالتحكم الكامل في جهاز الدولة. وهي وجهة نظر تشترك فيها دولة الكويت والبحرين وقطر، رغم أن الإمارات أقل التزاماً بهذه الرؤية مقارنة بالماضي.

وإن القلق في أبو ظبي هو أن العديد من الجماعات المعارضة في سوريا ليست أفضل من النظام الذي قد يحل محلهم، والأسوأ من ذلك، أنه يشكل تهديداً للأمن القومي لدولة الإمارات. ومع ذلك، فإن الشدة التي اتبعها السعوديون في إزالة الأسد يعني أنه من غير المحتمل أن تعارضهم الإمارات بشأن هذه القضية.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، أصبحت قضية عزل الأسد من السلطة "قضية فخر بالنسبة لنا، لكننا نبحث عن آلية لحفظ ماء الوجه، والتي لا تريد إيران تقديمها."

حتى الآن، لم يتمكن السعوديون من بناء زخم دبلوماسي للجنة المفاوضات العليا في المحادثات مع النظام. إن إحباط السعودية لتكتيكات النظام التفاوضية عميقة، ولا شك في أنهم يعتقدون أن مفاوضي الأسد يلعبون لتمديد الوقت في كل فرصة. من خلال الإصرار على الاعتقاد بأن الأسد يجب أن يتخلى عن السلطة (التي تقول دول الخليج أنه التزام واضح بعملية جنيف) فإن الحلفاء السعوديين غير قادرين على المضي قدمًا في المفاوضات.

وقد صرح ممثل لجنة المفاوضات العليا رياض حجاب أنه في حين أن رحيل الأسد لم يعد شرطًا مسبقًا، فلن يكون هناك مكان له أو لأعضاء آخرين في القيادة الحالية في الحكومة السورية المستقبلية.

وبما أن القضية تتعلق في المقام الأول ب "حفظ ماء الوجه"، فكلما طال بقاء الأسد، كلما بدا أن إيران فازت، وهو سيناريو تريد الرياض تجنبه بأي ثمن.

إلى جانب القضية الرئيسية لمستقبل الأسد، فإن الوجود العسكري الإيراني في سوريا، وتوسيع الميليشيات المدعومة من إيران التي تعمل خارج سيطرة الدولة، هو المحور الرئيسي الذي يثير غضب السعودية.

وبالتالي، فإن تراجع الميليشيات الشيعية يشكل عنصراً رئيسياً في طمأنة المملكة العربية السعودية بأنها احتوت على أهداف إيران الموسعة إقليمياً، وأنها لم "تضيع وجهها" في الحرب، ولن تقبل الرياض بأقل من ذلك.

وفي غياب المرونة الإيرانية، يعتقد السعوديون "أنهم يستطيعون الحصول على مزيد من الحركة مع موسكو أكثر مما يستطيعون من خلال التحدث مع طهران".

ومع ذلك، فإن التدخل العسكري الروسي منذ سبتمبر ٢٠١٥ والمكاسب الأخيرة التي حققها النظام حول حلب قد غيرت موازين الحرب وأضعفت موقف الثوار والوكلاء المدعومين من السعودية وتركيا وقطر.

فإن القوة العسكرية الساحقة لموسكو تترك للسعوديين خيارات قليلة للتصعيد المضاد، ووفق حسابات الرياض فإنها لا تملك القدرة على مواجهة روسيا.

وبالتالي فإن نشرها الأخير لأربعة طائرات من طراز إف-١٥ إلى تركيا لا يعني أي تصعيد عسكري ذي معنى، لأنه لن يحدث فرقاً يذكر في توازن القوة العسكرية الضخمة. ولا يعني أمن الأسد النسبي في المجال العسكري أن الرياض ستستسلم ببساطة وتعترف بالهزيمة ومع ذلك، فإن أكثر ما يمكن أن تحققه الرياض في هذه المرحلة، وبالتأكيد الدوحة وأنقرة، هو الحفاظ على سيطرة الثوار على مناطق في ريف إدلب ومعبر اعزاز - كلس والغوطة وريف درعا. من غير المرجح أنه سيتم إجراء أي مكاسب ذات أهمية ضد النظام خارج معاقل المعارضة الحالية.

الخلاصة

إنا ذكرنا في مقدمة هذا البحث أن إيران كانت وستبقى لاعباً محورياً في الحرب الأهلية السورية، وبينما تم التأكيد على ذلك خلال هذا المشروع، فإنه عند إجرائنا لهذا البحث، أصبح من الواضح أن هناك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عمليات صنع القرار في دمشق، وأن بعضها كانت لها تأثير كبير مثل إيران - إن لم يكن أكثر منها. عندما تم وضع المشروع، كانت روسيا تلعب دورًا مهمًا لكن ثانويًا، ولكن هذا تغير بشكل كبير بعد تدخلها العسكري المباشر اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٥. ومع ذلك، لا يزال دور إيران في سوريا يمثل عنصرًا هامًا من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، فهذا الدور موضح في الملحق، ويوضح الطبيعة المتصاعدة لوجود إيران في سوريا.

إن مشاركة إيران في الصراع السوري مدفوعة بمصالح إستراتيجية مهمة نمت منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك الحفاظ على حليفها، والاحتفاظ بخطوط الإمداد لحزب الله، وتدهور الجماعات الجهادية، وأيضا داعش. وبالنظر إلى هذه المصالح، والدور البارز لفيلق الحرس الثوري في سياسة إيران تجاه سوريا، من المرجح أن تحافظ إيران على مشاركتها المهمة في الصراع في المستقبل المنظور، وسيستمر حزب الله، الذي يقاتل إلى جانب إيران منذ عام ٢٠١٢، في لعب دور رئيسي في التأكد من تعزيز مصالح طهران، وذلك جزئياً من خلال سعي الجماعة إلى وجود دائم في جنوب سوريا.

لعب سلوك طهران وأهدافها دوراً رئيسياً في تشكيل وجهات نظر النزاع السوري في كل عاصمة تمت زيارتها كجزء من مشروع بحث يستند إليه - وخاصة فيما يتعلق بمسألة "ما ستبدو عليه الدولة النهائية في سوريا".

فإن مما ظهر بوضوح هو أنه على الرغم من وجود إجماع واسع حول ما تسعى إليه طهران في سوريا - وهو نظام غير عدائي يستمر في العمل كقناة إلى حزب الله، كدولة مستقرة وكاملة بدون جيوب من الأراضي الكردية المستقلة التي قد تشجع تشظيًا أكبر في العراق.

وعلى الرغم من أنه ليس من أولويتها، فكذلك إن تدهور داعش من أهدافها - وهناك اختلافات كبيرة بين العواصم حول مدى استعدادها لاستيعاب الأهداف الإيرانية.

والغرض من هذا الفصل الختامي هو تلخيص نقاط الاختلاف وتقديم بعض النقاط المحددة لدخول واشراك صناع السياسة الغربية فيما يتعلق بطهران على وجه الخصوص.

وجهات نظر دمشق من إيران وروسيا

في الوقت الذي يعترف فيه النظام السوري بالدور المحوري لإيران في منع انهياره، عسكريا واقتصاديا، فإنه يفضل الدعم الروسي، الذي لا يدعمه الحماس الديني، وهو أقل تركيزاً على دور الميليشيات، وفي كثير من النواحي، يتطلب الروس تحكماً أقل تدخلاً من الناحية السياسية على جهاز الأمن التابع للنظام.

إن النظام السوري لا يريد أن ينتهي بكونه رهينة تقاتل وتوظفها المملكة العربية السعودية وإيران. وأيضا إن الميليشيات الشيعية ومقاتلي حزب الله الذين حشدوا من قبل إيران، قد أثاروا هموم النظام السوري، وإن عدداً من المحاورين السوريون ذكروا قصصا حيث أن المليشيات الإيرانية حاولت تشييع القوات السورية العلمانية، ومع توترات متلاحقة بين الجانبين فإنه يبدو أن دمشق وطهران على دراية بهذه التوترات، لكنهما يحددان أولوية هدف استقرار النظام كمحور لتعاونهما وتنسيقهما.

إيران وروسيا

وبالمثل، فإن العلاقة الوثيقة فيما يبدو بين موسكو وطهران أكثر هشاشة بكثير مما هو مفترض في كثير من الأحيان.

ولا يعتقد أي منهما أن الآخر يناضل من أجل نفس الأهداف طويلة الأجل، وربما كان إعلان روسيا عن سحبها من سوريا في مارس ٢٠١٦ قد تم توجيهه بشكل أساسي إلى الجمهور المحلي، ولكنه أخذ الحليف الذي كانت تقاتل على الأرض معه على حين غرة. فأعرب خبراء ودبلوماسيون إيرانيون في العديد من العواصم عن قلقهم مراراً عن نوايا روسيا في سوريا.

لقد اعترف كل شخص إيراني تقريبًا بالتخوف من أن هدف موسكو النهائي هو تغيير التوازن الجيوسياسي العالمي وزيادة تأثيره على الساحة الدولية، وجادل هؤلاء الذين تمت مقابلتهم بأن روسيا سعت إلى استخدام سوريا كورقة مساومة لحل مسألة أوكرانيا، على حساب مصالح إيران المحلية في سوريا.

وفي طهران، يُنظر أيضًا إلى سياسة روسيا في سوريا كطريقة للسيطرة على روابط إيران مع أوروبا، مما يساعد شركة الطاقة الروسية المملوكة للدولة جازبروم على مواصلة هيمنتها على إمدادات الطاقة الأوروبية، وأياً كان واقع هذه المفاهيم، فإنها تعكس مستوى انعدام الثقة بين البلدين. فتبدو المخاوف في روسيا بشأن إيران أكثر ارتباطاً بأهداف موسكو طويلة المدى المتمثلة في الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط في الوقت الذي توازن فيه علاقة وثيقة مع إسرائيل.

وبهذا المعنى، فإن نشاط إيران على الأرض ودعمها لحزب الله للحفاظ على نفوذها الإقليمي طويل الأمد داخل سوريا يمثل مأزقاً لوضع الحكومة الروسية التي تتطلب إدارة حذرة.

إن النقطة الأساسية على المستوى الجيوسياسي هي أن العلاقات بين البلدين أكثر مرونة مما قد تظهر، وهذا في المقابل يؤثر على إيران وروسيا في تأثيرهما على دمشق، وفي حين أن إيران وروسيا تتعاونان بشكل وثيق على الأرض من أجل تعزيز وضع الحرب، إلا أنهما أقل تقييداً فيما يتعلق بأهدافهما، وهناك القليل من الثقة بين الاثنين حول أهدافهما طويلة المدى في سوريا، فكانت دمشق أكثر راحة في التعامل مع روسيا من أجندة إيران الطائفية، وهذا يقدم نقطة جذب لصانعي السياسة الغربيين لتعزيز مصالحهم الخاصة.

إن روسيا مهتمة أكثر بالانعكاسات الجيوسياسية من خارج المنطقة لدورها في سوريا، بينما كان لدى إيران مصالح أكثر تحديدًا على الأرض تشكل جزءاً أكثر أهمية بالنسبة لسياستها الخارجية الكلية.

وفي حين تلعب كل من روسيا وإيران دوراً استراتيجياً في سوريا، ويجب أن يكونا جزءاً من أي محادثات حول مستقبلها، فمن المحتمل أن يكون لإيران تأثيراً أكبر في القضايا المحلية، مثل وقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية في مناطق محددة، بينما من المرجح أن يكون لدى روسيا اهتمام أكبر بالعوامل الأوسع مثل وضعها أو دورها كضامن للتسوية.

فيجب أن يكون هدف صانعي السياسة الغربيين هو استكشاف السبل التي يمكنهم من خلالها العمل "بين" روسيا وإيران، من خلال الضغط عليهما من أجل التوصل إلى تسوية تعترف بالطبيعة المتزايدة لأي انتقال بعيدًا عن نظام الرئيس بشار الأسد في مقابل تنازلات روسية في النواحي التي قد تؤثر على إيران، مثل وضع قيود على دور القوات المدعومة من إيران في بيئة ما بعد الأسد في المستقبل، وبعبارة أخرى، قد يكون من الممكن إقناع روسيا بأنها يمكن أن تكسب من صفقة في سوريا تتعامل مع بعض العناصر الأكثر اعتراضاً مع سلوك إيران وهذا في المقابل سيجعل الصفقة أكثر قبولا للخليجين الذين يدعمون جماعات المعارضة المسلحة.

في حين أن النظر الكامل في العلاقة بين الشرق الأوسط وأوروبا خارج نطاق هذه الورقة، فإننا نوصي بأن صناع السياسة الغربيين لا ينجذبون إلى المناقشات الروسية التي تسعى إلى ربط الوضع في أوكرانيا بأي حل في سوريا، فيجب إبقاء الاثنين منفصلين، من حيث صلتهما بالجوانب المختلفة الأساسية للأمن الأوروبي.

ومع ذلك، فإن من خلال الانخراط مع روسيا بشكل بناء فيما يتعلق بسوريا، تقديراً لتأثير البلد وإنجازاته في ساحة المعركة، يمكن الوفاء بتطلعات موسكو للاعتراف بها كقوة رئيسية على المسرح العالمي.

إن عملية السلام القائمة، لا سيما منذ وقف الأعمال العدائية التي توسطت فيها الولايات المتحدة وروسيا في شباط / فبراير ٢٠١٦، تذهب إلى حد ما نحو تحقيق هذه الغاية.

مجموعات المعارضة

تشير أبحاثنا إلى أن جماعات المعارضة المسلحة لديها مواقف متفاوتة تجاه دور إيران الحالي والمستقبلي في سوريا، فلقد أظهرت إيران أنها قادرة على عقد صفقات مع بعض القوى المناوئة للأسد على الأرض سعياً لتحقيق أهداف محددة.

وقد تمكنت إيران، أو القوات المدعومة من إيران، من عقد عدد من الصفقات مع مجموعات من المعارضة من أجل إجراء تبادل للسكان أو وقف إطلاق النار.

فقال المتحاورون مع المعارضين إنهم وجدوا طهران، كما هو الحال مع الأطراف الثالثة، أكثر مصداقية من نظام الأسد في مثل هذه المفاوضات، مما يوحي بأن إيران قد تكون محاوراً مفيداً ومباشرا على الأرض، وفي حين أنه قد يكون غير قادر أو غير راغب (أو كليهما) على إرغام نظام الأسد على تغيير سلوكه، إلا أنه قادر على تغيير الحقائق في ساحة المعركة، وهذا يسلط الضوء على نقطة قيمة من التفاعل من خلالها يمكن تحسين حظ المدنيين السوريين على الأرض.

دول الخليج

إن المسار الحالي للصراع السوري يبعث على القلق العميق للمملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين، لكنه أيضاً يقدم فرصاً لهذه الدول، فلم يعد بالإمكان إجبار الأسد على الخروج من السلطة، ولا يمكن للمعارضة العسكرية أن تفوز بنصر حاسم.

إن الحقيقة القاسية للرياض وشركائها هي أنه، في غياب الدعم العسكري الغربي، لم يتمكنوا من تصعيد النزاع بشكل حاسم بما يكفي لضمان النتيجة في سوريا التي سُعي إليها. لقد غير التدخل الروسي بشكل دائم المشهد السوري بطريقة تقلل من سياسة الرياض السورية من تغيير النظام إلى الحفاظ على ما تبقى من المعارضة السياسية والعسكرية.

لقد استبعدت المفاوضات الرئيسية بين واشنطن وموسكو، الرياضَ، تاركة اياها مهمشة، جغرافياً ودبلوماسياً.

ومع ذلك، فإن إقناع المملكة العربية السعودية عن الكف عن التخريب، يتطلب أن ترى بعض الفوائد من التسوية التفاوضية، سواء من حيث درجة الانتقال السياسي في سوريا أو الاعتدال في النفوذ الإيراني. الاعتدال الذي يتوافق مع المصالح الروسية.

علاوة على ذلك، بينما يبدو أن هناك إجماعاً سطحياً داخل دول مجلس التعاون الخليجي والدول الحليفة المعارضة للتأثير الإيراني، فيبدو أن الإمارات أكثر مرونة من المملكة العربية السعودية، وفي حين أن الإماراتيين يتبعون الاتجاه العام للسياسة الخارجية السعودية، فهم أكثر حذراً من السياسة الإسلامية بشكل عام، سواء كانوا من السنة أو الشيعة بطبيعتهم.

وهذا يشير إلى أن دولة الإمارات ستكون أكثر مرونة بشأن من يحكم في دمشق عندما ينتهي الصراع. وبالإضافة إلى ذلك فإن لدى المسؤولين الإماراتيين تحفظات على نشاط السياسة الخارجية

الحالي للمملكة العربية السعودية، على الرغم من مشاركتهم المشتركة في اليمن، مما يوحي بأنهم قد يكونون على استعداد لدفع الرياض في اتجاهٍ أكثر توفيقاً.

إيران

كل هذا يحدث في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الإيرانية إلى فتح البلاد أمام العالم، خاصة وأن خطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو ٢٠١٥ قد تم تنفيذها.

وتسعى الحكومة الإيرانية إلى استثمار خارجي لدعم اقتصادها الذي يعاني من العقوبات، ولكنها حريصة بنفس القدر إلى إظهار نفسها كممثل قوي في المنطقة، وفي الوقت نفسه، في حين أن الحرس الثوري حريص على الاحتفاظ بالسيطرة على السياسة الإيرانية تجاه سوريا، فقد تحاول الحكومة الإيرانية اكتساب المزيد من النفوذ في تشكيل مستوى المشاركة المباشرة في سوريا.

ولكن في الوقت الحالي، وبينما تم تخفيف تأثير إيران على دمشق بسبب التدخل الروسي ومن المرجح أيضًا أن تعتمد على الديناميكيات الداخلية في طهران، فإن إيران تحتفظ بالنفوذ والسلطة والروابط فيما يتعلق بقيادة الأسد وأجزاء من الجيش السوري، وبالتالي، ستكون طهران جهة فاعلة هامة في أي قرار، ومن المحتمل أن تؤثر بشكل كبير على المدى الذي يمكن أن تصل إليه أي اتفاقية سياسية من قبل دمشق.

إن التفاعل مع إيران له فائدتان: فقد يوضح الخطوط الحمراء لطهران فيما يتعلق بسوريا وقد يساعد ذلك إيران على الشعور بأن لها مكانًا على الطاولة الدولية، وينبغي استخدام رغبة إيران في المشاركة الاقتصادية كوسيلة ضغط عليها، مما يربط استعداد المملكة المتحدة للحوار - بما في ذلك استعدادها للتوسط مع الولايات المتحدة بشأن القضايا المستمرة المتعلقة بالعقوبات - وإلى استعداد إيران لاستخدام نفوذها في دمشق ستكون هذه علاقة منطقية، مع دور إقليمي إيراني أكثر بناءًا يسمح بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية.

أوروبا

إن أي جهد من جانب واحد من جانب المملكة المتحدة للضغط على إيران باستخدام العقوبات الاقتصادية سيؤدي على الأرجح إلى نتائج عكسية في وقت تنظر فيه العواصم الأوروبية إلى إعادة إدماج طهران الاقتصادي باعتبارها عملية إيجابية على نطاق واسع.

وبالنظر إلى نمط الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية، فإن هذا الضغط لا يمكن تطبيقه بفعالية إلا على المستوى الأوروبي، أو على الأقل في منتدى يضم فرنسا، ومن الناحية المثالية، إيطاليا وألمانيا.

كما أن القوى الأوروبية، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة وفرنسا، في وضع جيد يمكنها من المشاركة مع دول الخليج لفهم أفضل للمساومات التي قد تقبلها - مثل الوضع المستقبلي الدقيق للقوات المدعومة من إيران في سوريا، وهذه التفاهمات يمكن بعد ذلك استخدامها في المفاوضات مع روسيا (انظر للفصل الثالث، "النظرة من موسكو").

وبشكل أكثر تحديدًا، يجب على الجهات الأوروبية الفاعلة المختلفة أن تتولى القيادة في التعامل مع نظيراتها الخليجية أو الإيرانية كجزء من جهد دبلوماسي أوروبي أوسع، ويمكن القيام بذلك في سياق مجموعة الدعم الدولية السورية أو باستخدام مجموعة اتصال تضم ممثلين من الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي.

إن دولة عضو مثل إيطاليا، التي كانت أكبر شريك تجاري لإيران قبل فرض العقوبات، والتي كانت في طليعة حملة إعادة الارتباط مع طهران منذ التوقيع على خطة العمل المشتركة في يوليو ٢٠١٥، قد تكون وجهَ المشاركة مع إيران، وفي حين أن قوة مثل المملكة المتحدة يمكن أن تكون وجهًا للمشاركة مع الخليج. ولضمان مشاركة جهات فاعلة أوروبية مهمة مثل ألمانيا وفرنسا، فيمكن تقسيم الخليج بشكل إضافي ليعكس الروابط والتحالفات الوطنية.

لا يمكن لمثل هذا التجمع أن يحل محل المجموعة الدولية لدعم سوريا ككل، أو للقيادة الأمريكية والروسية، ولكنه يمكن أن يكمل الجهود الدبلوماسية الأوسع التي تجري حالياً.

وبطبيعة الحال، سيكون ذلك أكثر صعوبة بعد تصويت المملكة المتحدة على ترك الاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠١٦، مع ما يترتب على ذلك من تراجع النفوذ البريطاني داخل الكتلة والتركيز الشديد على الدبلوماسية داخل أوروبا.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يواجه عددًا من التحديات الملحة التي قد تحد من قدرته على السياسة الخارجية، إلا أنه قادر على جلب حوافز سياسية واقتصادية ودبلوماسية ذات قيمة كبيرة لمجلس التعاون الخليجي وإيران.

ويمكن أن تشمل هذه الإغراءات مشاركة اقتصادية معززة مع إيران، أو تعزيز التعاون الدفاعي مع دول الخليج، أو التزامات بتوضيح ودعم مصالح الخليج في الدبلوماسية التي تتعلق بسوريا.

وعلى الرغم من أن مشروعنا لم يشمل الرحلات إلى العواصم الأوروبية، فإننا ندرك أن المصالح الأوروبية المتباينة فيما يتعلق بالشرق الأوسط ككل، وسوريا على وجه الخصوص، قد تقوض مثل هذا الجهد من جانب الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الاهتمام المشترك عبر أوروبا في الحد من تدفقات المهاجرين وخلق بيئة أقل ملائمة للمجموعات الجهادية يمكن أن يكون محوراً لمزيد من التعاون.

توصيات

يعرض هذا البحث التوصيات الرئيسية التالية للتعاطي الغربي مع إيران والطريق إلى الأمام في سوريا، ويستند البعض منها إلى مبادرات جارية بالفعل، في حين يقدم البعض الآخر مجالات لمزيد من الدراسة.

١. الانخراط مع إيران

منذ التوقيع على خطة العمل المشتركة في يوليو ٢٠١٥، تسعى العناصر البراغماتية في القيادة الإيرانية إلى الظهور من جديد على المسرح الدولي، من الناحية الاقتصادية والسياسية، وسيكون أحد العناصر الرئيسية هو مشاركة إيران في المناقشات الجيوسياسية العالمية، مع الاعتراف الواجب بدورها في مجالات محددة.

لقد أظهرت المناقشات السابقة حول برنامجها النووي أن إيران قادرة على تقسيم قضايا محددة في تعاملها مع الغرب، ومن المحتمل أن تسمح المناقشات حول سوريا بنهج مشابه. ويمكن للقوى الأوروبية استخدام سعي إيران للمشاركة الاقتصادية كوسيلة للمطالبة باستخدام نفوذها على نظام الأسد وجماعاته في أجزاء محددة من ساحة المعركة.

وبينما يتعلق هذان المجالان بمفاصل مختلفة في النظام الإيراني، فإن عملية صنع القرار، التي يشرف عليها المرشد الأعلى، تتم بالتنسيق الكافي، ولا سيما من خلال المجلس الأعلى للأمن القومي، للسماح لطهران بدراسة مثل هذه المقايضات، ومن غير المحتمل أن تغير إيران سياستها في سوريا إذا شعرت أن القوى الأوروبية سوف تستوعب مصالحها الاقتصادية بغض النظر عن ذلك.

٢. التركيز على التحدث مع روسيا حول دمشق

يبدو أن موسكو تتمتع بنفوذ أكبر في دمشق أكثر من طهران، ويبدو أنها أكثر رغبة في استخدامها، وهذا يشير إلى أن موسكو قد تكون أكثر قدرة على إحداث تغيير في النظام وفي النظام السياسي السوري بالاجمال.

تتركز مخاوف روسيا على تنظيم أي عملية انتقالية وموثوقية مع الالتزامات الغربية التي تمت كجزء من أي تسوية، ويتطلب معالجة هذا القلق مزيدًا من الحوار، ليس فقط حول العملية الانتقالية، كما حدث أيضًا، ولكن أيضًا على الدولة النهائية في سوريا، ومن المحتمل أن تكون روسيا مستعدة لتقديم تنازلات أقل ملاءمة لإيران، وهذا قد يفتح الطريق أمام الحلول التي قد تروق للمملكة العربية السعودية وشركائها.

٣. التركيز على إيجاد بديل للرئيس بشار الأسد

لا إيران ولا روسيا ملتزمتان بشكل ثابت بأن يكون الأسد رئيساً لسوريا. وقد أعربت إيران في بعض الأحيان عن استعداد واضح لقبول بديل للأسد، بالإضافة إلى اقتراحاتها العلنية بتفويت السلطة عن الرئاسة وتفريقها، فبدا أن المحاورين الإيرانيين منفتحين على فكرة قائد بديل، لكنهم أظهروا تفضيلاً لتكنوقراطي، وفي حين أنه من الواضح أن وضع قائد جديد بمفرده لن يكون كافياً لمعالجة المشاكل السياسية عميقة الجذور في سوريا، وأن قبول التغيير الرمزي لن يؤدي إلى تهدئة مطالب جماعات المعارضة المسلحة، فإن الانتقال على المدى القصير سيجعل الأمر أسهل للجهات الفاعلة المناهضة للأسد، ولا سيما المملكة العربية السعودية وتركيا، لقبول حلول وسط أخرى كجزء من "آلية لحفظ ماء الوجه"، المشار إليها في الفصل السادس، "النظرة من الخليج".

٤. التركيز على التأثير الإيراني على ساحة المعركة

تعتبر روسيا وإيران بطرق عديدة جهات فاعلة متممة على الأرض في سوريا، ولدى طهران على وجه التحديد تأثيراً أكبر على أجزاء من ساحة المعركة، ولا سيما حيث ينشط حزب الله والميليشيات التي يدعمها، فيجب على القوى الغربية أن تسعى للاستفادة من هذا لإيجاد طرق لتحسين وضع الكثير من المدنيين المحاصرين بين الأطراف المتنافسة في ساحة المعركة، وبينما تسعى أيضًا إلى استخدام الروابط الإيرانية لإقناع مجموعات محددة بتنفيذ وقف إطلاق النار المحلي أو تسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

وفي المقابل، من المرجح أن يساهم الدعم الإيراني لدور حزب الله في جنوب سوريا في التوترات الإقليمية ويعقّد الجهود لتأمين الدعم الخليجي لأي تسوية، وفي حين أن الوصول المستمر إلى حزب الله في لبنان من المرجح أن يكون قضية غير قابلة للتفاوض بالنسبة لطهران، فقد يكون هناك مجال للتوصل إلى حل وسط بشأن وضع قوات حزب الله خارج الحدود اللبنانية، فإن معايرة هذه الاختلافات بدقة والبحث عن طرق للانخراط في قضايا محددة في أماكن محددة ستكون طريقة مثمرة للتفاعل مع إيران في سوريا.

٥. فهم الاختلافات بين ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي

هناك خلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي حول دور إيران في سوريا وعبر المنطقة. وهم يختلفون حول ما إذا كان مصدر المشكلة هو قيادة إيران أو عناصرها، وعلى مدى استصواب المواجهة المكثفة مع طهران، فمن خلال الدبلوماسية المكوكية، وخاصة بين المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والأردن، قد يكون من الممكن زيادة فهم هذه المواقف وإيجاد أرضية مشتركة بين دول الخليج وإيران فيما يتعلق بسوريا.

وعلى وجه الخصوص، الإمارات، التي يثار همها أكثر من قِبَل قوى الإسلاميين وتتبع نهجاً أكثر حذرا تجاه المنطقة، فقد تدفع السعودية نحو تخفيض دعمها لقوى المعارضة كجزء من تسوية متفاوض عليها. وفي حين أنه من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى حل التوترات بين دول الخليج وإيران، فقد يوفر ذلك وسيلة لتحسين الوضع في ساحة المعركة فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية أو الأهداف المحدودة الأخرى، وقد يؤدي هذا في المقابل إلى فتح طرق التواصل أو المساعدة على إيجاد نقاط توافق في الآراء بين مختلف الأطراف.

	ما قبل الحرب الأهلية	تمركز ٢٠٠٠-٣٠٠٠ من ضباط الحرس الثوري الإسلامي في سوريا. تم توقيف شحنتين إيرانيتين من الأسلحة الخفيفة والمتفجرات في تركيا ولكنه غير واضح إذا كان للنظام أو لحزب الله.
٢٠١١	كانون الثاني إلى آذار	نشر القناصة الإيرانيون، والغاز المسيل للدموع الإيراني الصنع لقمع المظاهرات. انتشار قوة إنفاذ القانون لمساعدة الرئيس الأسد.
٢٠١٢	أبريل إلى يونيو	وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وسوريا.
	يوليو إلى سبتمبر	بدأ حزب الله دوره القتالي في سوريا. ظهرت تقارير عن وصول الإمدادات العسكرية من إيران عبر العراق إلى سوريا.
	اكتوبر إلى ديسمبر	لعبت قوة القدس دورا حاسما في إنشاء قوات الدفاع الوطني.
٢٠١٣	كانون الثاني إلى آذار	١ مليار دولار تم إقراضها إلى سوريا مقابل الواردات الغذائية.
	أبريل إلى يونيو	اتفاقيات تتعلق بالاستثمارات الإيرانية في قطاعات النفط والصناعة والطاقة في سوريا.
	يوليو إلى سبتمبر	تم الموافقة على تمويل ٣.٦ مليار دولار لواردات النفط. قدمت إيران الدعم للميليشيات الشيعية في سوريا. يقدر أن عدد الناشطين الإيرانيين في سوريا وصل إلى ١٠٠،٠٠٠.
	اكتوبر إلى ديسمبر	تشير الدلائل إلى أن إيران زودت سوريا بقنابل الكلور. توسع دور حزب الله. إنشاء "منطقة أمنية" في القلمون.
٢٠١٤	كانون الثاني إلى آذار	بلغت حجم التجارة السنوية بين إيران وسوريا لمليار دولار، مرتفعا عن ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠.
	أبريل إلى يونيو	استخدم النظام السوري أنظمة الصواريخ الإيرانية الفلق -١ و الفلق -٢ .
	يوليو إلى سبتمبر	زيادة في نشر الوحدات الشيعية الأفغانية بقيادة إيران.
	أبريل إلى يونيو	إعلان عن خطوط الشحن البحري المباشرة. قدمت إيران قرض بقيمة مليار دولار لتعويض انخفاض قيمة الليرة السورية.

	اكتوبر إلى ديسمبر	بعد تدخل روسيا العسكري، سحبت إيران بعض قواتها. عدد المتبقيين المقدرون ما بين ٦٥٠٠ و ٩٢٠٠.
	كانون الثاني إلى آذار	يعتقد أن هناك ٣٠٠٠ فرد من الجيش الإيراني في سوريا. لا يوجد اعتراف من طهران بتورط غير قدراتها الاستشارية.
	أبريل إلى يونيو	ويعتقد أن الخسائر الإيرانية وصلت إلى ٧٠٠ قتيل، مع احتمال أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. مقتل أحد كبار قادة حزب الله في انفجار بدمشق.

التذييل: الجدول الزمني للمراحل المهمة في مشاركة إيران في الحرب الأهلية السورية